A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.23
17 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
OCT 31 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد ليفوايلا	(بوتسوانا)
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد سباسيوث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

السيد تشياكا (توغو)

السيد فان ابروب (فانواتو)

السيد كولولو (الكونغو)

السيد فرح (جيبوتي)

السيد فونسيكا (الرأس الاخضر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61365 ١٩٩٣ش(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد سباسيوث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللغة اللاوية والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد) : أود ، بالنيابة عن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وإدراكا لخبراتكم الواسعة ومعرفتكم العميقة بالشؤون الدولية ، أعرب عن أملي بأن تتوج هذه الدورة السادسة والاربعين الهامة بالنجاح الباهر .

كما أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أخلص التهاني للسيد غيدو دي ماركو على قيادته الدينامية لأعمال الدورة الخامسة والاربعين ، وكذلك للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام لمنظمتنا ، على جهوده النشطة والدؤوبة لتسوية النزاعات الاقليمية ، وللحفاظ على السلم والأمن الدوليين في هذا العصر الجديد من الانفراج والتعاون في العالم .

ونرحب ترحيبا حارا بوفود الأعضاء الجدد في منظمتنا ، أي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وجمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا .

ما زالت الحالة الدولية تمر بتغييرات مستمرة . وبصفة عامة ، يوسعنا أن نقول إن عصرا جديدا من السلم والتعاون قد بدأ ، وإن مخاطر المواجهة النووية تتراجع بالتدريج . فالدولتان العظميان ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، أبرمتا لتوّهما معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية . وهذا ، إلى جانب الاقتراحات الأخيرة التي قدمتها الولايات المتحدة ، يهيئ الظروف المؤاتية للجهود التي تبذلها دول العالم وشعوبه لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية ، على أساس احترام المصالح المتبادلة ومبادئ التعايش السلمي .

وإذا كانت الحالة الدولية في مجملها قد اتسمت بالانفراج وتعزيز التعاون الدولي ، فما زال الكثير من أوجه الريبة وعدم اليقين قائما . ويبدو أن عهد المواجهة والحرب الباردة يقترب من نهايته ، ولكن النظام السياسي العالمي الجديد الذي يفترض أن يكون عادلا ومنصفا لا يبدو بعد أن معالمه قد تحددت بوضوح . وقد أثبتت لنا التجربة الأخيرة أن سلم الشعوب واستقلالها وسيادتها الوطنية أبعد من أن تكون مضمونة ، الأمر الذي يوجد مناخا من عدم اليقين في بعض المناطق ، وبلبلة جديدة في مناطق أخرى . إننا يقيناً نريد نظاما سياسيا عالميا جديدا - لكننا نريده نظاما قادرا على ضمان المصالح المشروعة للشعوب . نريد أيضا تعاونا اقتصاديا بين الدول ، وبالذات بين الشمال المتقدم النمو والجنوب النامي ، لكنه لا بدّ أن يكون تعاونا منصفا . أما بالنسبة لتعددية الأطراف والأمم المتحدة ، فإننا نرى أنهما في حاجة إلى مزيد من التعزيز حتى يتمكنا على النحو الواجب من خدمة المصالح والتطلعات المشروعة لبلدان العالم الصغيرة والكبيرة على حد سواء . ويرى وفد بلادي أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع أيضا بدور هام في عملية تعزيز الانفراج والتعاون ، وفي صون ميثاقها

وتعزيزه من أجل ضمان مصالح جميع الشعوب . ومن هذا المنطلق يجدر بنا أن ندخل في مشاورات متعمقة بغية جعل منظمتنا أكثر ديمقراطية وتكييفها مع الواقع المتغير في عالمنا .

نعرف جميعا أن الجهود المبذولة لتسوية الصراعات العالمية والاقليمية أسفرت عن بعض النتائج المثمرة ، ومن ثم ، أسهمت في تعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدول . ومع ذلك ، ما زالت تناقضات وصراعات عديدة قائمة في بعض المناطق .

ففي جنوب افريقيا ، على سبيل المثال ، اتخذ النضال الذي يخوضه السكان السود بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ضد القهر والعنف ، أبعادا لم يسبق لها مثيل ، مما حمل سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ موقف دفاعي على جميع الجبهات وأرغمها على التفاوض . إلاّ أنه على الرغم من بعض التطورات الإيجابية ، ما زال نظام الفصل العنصري بدعائمه الرئيسية قائما لم يمس . وقد أصبح لزاما على منظمتنا أن تعاود التأكيد على تأييدها لهذا النضال من أجل القضاء التام على الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع متكافئ وموحد في جنوب افريقيا يتمتع فيه جميع السكان بنفس الحريات الديمقراطية دون تمييز عنصري .

وفي الشرق الأوسط ما زالت الحالة تبعث على الانزعاج . فاسرائيل تواصل احتلالها للأرض الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى . وإذا أريد لهذا الصراع أن يُحسم ، من الضروري أن تؤخذ مصالح جميع البلدان المعنية في الاعتبار الواجب . وفي هذا الصدد ، نؤيد المبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، وكذلك الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير .

وفي الخليج الفارسي ، حُسمت الأزمة التي هزت كيان المنطقة والعالم بأسره ، وإن كان ذلك بعد عناء . فدولة الكويت ، وهي عضو كامل العضوية في منظمتنا ، استردت استقلالها وسلامتها الاقليمية ؛ ولكن الحرب جرت في أعقابها صعوبات جمة . وبالتالي ،

يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تبدي مزيدا من ضبط النفس وأن تسعى جاهدة إلى تسوية هذه المشكلة بالوسائل السلمية وعلى أساس الإنصاف والعدالة .

وفي أمريكا الوسطى ما زالت مسيرة السلم مستمرة ، على الرغم مما يصادفها من عقبات . وحكومة لاو وشعبها يعربان عن تضامنهما مع شعوب تلك المنطقة ، في سعيها إلى استرداد كامل سيادتها واستقلالها .

وفي شبه الجزيرة الكورية ما زالت الحالة تثير القلق . إلاّ أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشعر بالارتياح للتقدم الذي تسنى إحرازه في اللقاءات الاخيرة التي عقدت بين السلطات العليا في شطري كوريا . كما أن قبول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا في عضوية الامم المتحدة ، يمثل خطوة هامة أخرى على طريق إعادة التوحيد السلمي لكوريا وفقا لتطلعات الشعب الكوري بأسره .

في غربي آسيا ، ليس الموقف خاليا من التوتر . ففي جمهورية أفغانستان ، لا تزال الحرب الداخلية الدامية مستمرة . ونحن نؤيد مبادرة الأمين العام ذات النقاط الخمس المتزنة الواقعية الرامية إلى تسوية ذلك النزاع . ولقد حان الوقت كي تعرب الأطراف المعنية بشكل حازم عن تأييدها للمبادرة المذكورة بغية وضع حد فوري للحرب الأهلية وتحقيق الانسجام الوطني والاتفاق بين الأفغانيين وإعادة السلم الذي طال انتظاره إلى المنطقة .

وفي جنوب شرقي آسيا ، هناك تخفيف للتوتر بشكل عام . إن البلدان في المنطقة تزيد من اتصالاتها وتوسع نطاق علاقات التعاون بينها في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية والعلمية . لقد بدأت مرحلة انفراج وتعاون هناك وهي تتطور الآن بما يحقق النفع العظيم لشعوب المنطقة بأكملها . ومن دواعي سرورنا ذلك المناخ المبشر بالخير المفيد الذي يسود المنطقة .

وفيما يتعلق بالمسألة الكمبودية ، اتخذت خطوة كبيرة صوب التسوية السياسية الشاملة . إن الأطراف الكمبوديين في النزاع توصلوا في الاجتماعات الأخيرة التي عقدت في باتايا في تايلند وفي بيجينغ في جمهورية الصين الشعبية ، وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك إلى اتفاق بشأن وقف غير محدود لإطلاق النار ، وجداول انتخابات متناسبة حسب القواعد الشعبية في المقاطعات ، وما إلى ذلك . وهذه الأطراف مجمعة على ضرورة أن يتولى سمو الأمير نورودوم سيهانوك رئاسة المجلس الوطني الأعلى . وإن لاو حكومة وشعبا ترحب بإخلاص بهذه المقررات وتأمل في أن تمثل دفعة أخرى في الجهود الرامية إلى تحقيق التصالح بين الكمبوديين وتجعل كمبوديا بلدا مستقلا ذا سيادة سلميا محايدا غير منحاز ذا علاقات طيبة مع جميع البلدان ولاسيما البلدان المجاورة له بشكل مباشر .

وبالنسبة لبلادي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، فإن تنفيذ سياستها الخاصة بالتجديد منذ عام ١٩٨٨ شهد توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية وغيرها من العلاقات مع العالم الخارجي . وفي إطار هذه السياسة نفسها ، فإننا نقوم بعمليات إعادة بناء تدريجية لحكومتنا لنجعلها أكثر قوة وأكثر قدرة على

الاستجابة للواقع والمتطلبات الجديدة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية . ومن ثم نفذت نصوص تشريعية عديدة بما في ذلك مدونة العقوبات ؛ وقوانين العمل ، والمواطنة ، والاسرة ، والملكية ، والميراث وما إلى ذلك ، وهناك مشاريع نصوص أخرى يجري إعدادها . ومؤخرا جدا أصدرت الجمعية الشعبية العليا أول دستور للجمهورية يضمن الحقوق والحريات الاساسية لشعب لاو ، ونحن نأمل بشدة أن يؤدي إصدار ذلك القانون الاساسي إلى تحول بلدنا تدريجيا إلى دولة تقوم على القانون . وباختصار ، إننا ننفذ الان هذه السياسة الخاصة بالتجديد في جميع المجالات والإعمال التدريجي لحق الاقتراع في هذا البلد النامي ، وتعزيز الديمقراطية الشعبية في الحياة الاجتماعية في جميع جوانبها وكفالة الاستقرار السياسي والنظام والرفاه الاجتماعي . بهذه الروح ، وبوحي من الرغبة في العيش في سلام لن يدخر شعبنا جهدا في تعزيز الصداقة مع جميع الشعوب . وسيواصل تنفيذ سياسته الخارجية الخاصة بالسلم والاستقلال والصداقة والتعاون مع جميع البلدان دون تمييز بسبب نظمها السياسية والاجتماعية ، وعلى أساس من المساواة والاحترام المتبادل لاستقلالها وسيادتها والنفع المتبادل ، فيسهم بالتالي في مشاركة سائر الشعوب العمل من أجل قضية السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

كما نعرف جميعا ، فإنه خلال الثمانينات بلغ النمو الشامل للبلدان النامية في المتوسط ٣ في المائة سنويا ، بينما كان في الستينات والسبعينات ٥,٥ في المائة . وبالنظر إلى هذه الاحصائيات ، نجد أن العقد الاخير تميز بسقوط في معدلات النمو ، وبمستويات معيشة منخفضة وزيادة سريعة في الفقر . لقد عانت البلدان النامية بشكل مكثف ، وبالتالي شهدت الثمانينات اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة . وكانت هذه هي الصورة المخيبة للآمال لنتائج العقد الماضي . وبالنسبة للتسعينات ، ينبغي بذل جهود كبيرة لجعل هذا العقد عقد تنمية حقيقي . وفي ضوء هذا ، على البلدان المتقدمة النمو ، بحكم تاثيرها على الاقتصاد العالمي ، أن تبذل ما في وسعها لتهيئة مناخ اقتصادي دولي موات ، بغيره لن تتمكن البلدان النامية من حل

مشاكلها . إن البلدان النامية ، إذ تواجه مشاكل الديون الخارجية الخطيرة ، والتدهور المعلن في شروط تجارتها ، لن يمكنها أن تحرز تقدما أو ازدهارا إلاّ إذا استعيد استقرار وديمنية الاقتصاد العالمي . وسيكون العالم كله أكثر أمنا وأكثر ازدهارا إذا ما أمكننا معا التخلص من المرض والفقر والجوع - أي بعبارة أخرى التخلف .

إن مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا تزال تفرض تهديدا خطيرا على المجتمع الدولي . وفي الكفاح من أجل القضاء على ذلك الوبال ، فإن بلدان العالم - المتقدمة النمو والنامية - تتعاون في العديد من المجالات ، ولاسيما مجال التنمية الريفية المتكاملة التي تهدف إلى تشجيع الذين يقومون بزراعة الخشخاش على اختيار محصول بديل بشكل تدريجي . وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وبغرض الاسهام في هذا الجهد الدولي ، تتعاون في العديد من المجالات مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات ، ومع الدول التي على استعداد لمواصلة هذا التعاون .

إن الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة تعقد في وقت تعبأ فيه دول العالم لصالح السلم والتعاون الدوليين . وفي وجه هذا الواقع الجديد ، يقع على الامم المتحدة دور متزايد الاهمية للاسهام بشكل فعال في هذه العملية والوفاء بتطلعات دول وشعوب العالم . ويجب على الدول الاعضاء في منظمتنا - كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها - أن تتعاون مع بعضها بعضا في مختلف المجالات على أساس الاحترام الصارم لاستقلال كل دولة وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة . وبهذه الروح ، يؤكد وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للجمعية تعاونه الكامل ؛ وسيعمل في تعاون وثيق مع جميع الوفود للاسهام في انجاح الدورة السادسة والاربعين .

السيد تشياكا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تفتتح الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة في فترة هامة للغاية في تاريخ الامم المتحدة والجنس البشري ، فبعد مرور ٤٦ عاما على إنشاء هذه المنظمة نجد أن عجلة التاريخ تسرع بطريقة مدهشة . ويبدو أن سباق التسلح قد بدأ يتوقف أخيرا والحرب الباردة قد انتهت . وفي جميع أنحاء أوروبا الشرقية والوسطى تمكّن التحرر السياسي في غضون شهور قليلة من تغيير العلاقات الجامدة التي ظلت حقيقة لا يمكن انكارها لمدة ٤٥ عاما . وتفتح افريقيا وأوروبا الشرقية أبوابها للحرية والديمقراطية . كما أن أعمدة الفصل العنصري تنهار الآن وتعتزم افريقيا أكثر من أي وقت مضى أن تحتل مكانها في الساحة الدولية .

وبعبارة أخرى ، السيد الرئيس ، فإنكم تترأسون الجمعية العامة في ظروف استثنائية للغاية تحمل في طياتها آمالا كثيرة . ويود وفد توغو ، على لساني ، أن يقدم اليكم خالص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة السادسة والاربعين . وهذا الاختيار الحكيم اشادة ببلدكم نظرا لتفانيها في سبيل السلم والعدالة ، كما أنه اعتراف بخبرتكم في الشؤون الدولية وبخصالكم الانسانية والادبية الرفيعة . وأؤكد لكم أن كل أعضاء وفد بلدي سيتعاونون معكم تعاونا تاما ويعملون معكم لضمان نجاح مهمتكم .

ويود وفد بلدي أن يعرب لسلفكم ، السيد غيدو دي ماركو ، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية مالطة ، عن غبطته للاسلوب الفعال القدير الذي أدار به أعمال الدورة الخامسة والاربعين . ونرجو مرة أخرى أن نثني عليه ثناء مخلصا .

ونود أيضا أن نشيد اشادة خاصة بالسيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام للامم المتحدة ، لجهوده في سبيل السلم والامن ولكل ما يضطلع به من أعمال بغية تدعيم الامم المتحدة وزيادة مصداقيتها ، إذ بوسعها الدفاع عن حقوق أعضائها واستقلالهم وسيادتهم .

وبالفعل ، فإن العالم يقف بلا شك على عتبة عهد جديد . فيبدو أن التحسن في الحالة الدولية ، الناشئ عن التغيرات الجغرافية السياسية في العالم ، قد قوّى عزيمة المجتمع الدولي على تعزيز وتدعيم انجازاته ذات الصلة بتحقيق السلم الدائم والنهوض بحقوق الانسان . وهذا التدعيم يتطلب أيضا البحث عن حلول نهائية للصراعات التي يبدو أنها دائمة إلى الأبد والتي يمكن أن تعيق التقدم المحرز . ومما يبعث على الأمل الجهود المبذولة لتسوية بعض هذه الصراعات - في كمبوديا والصحراء الغربية وموزامبيق وأنغولا .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، تأمل حكومة توغو في أن يجرى التوصل إلى حل سريع ومنصف ودائم تمشيا مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية وتوصيات الأمم المتحدة ذات الصلة . وبلدي ، الذي يؤيد تأييدا كاملا احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، يرحب وعن حق بالجهود المشكورة للأمم المتحدة التي آلت مؤخرا إلى تحقيق وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية . ونأمل في أن يقوم جميع أطراف الصراع باحترام وقف إطلاق النار احتراما تاما . ونحن ندعوها إلى بذل كل ما يمكن لتسهيل تنظيم الاستفتاء الذي طال انتظاره تحت اشراف الأمم المتحدة من دون إبطاء وفي ظروف مقبولة من الجميع . وتفخر توغو بأنها أُختيرت لترسل قوات لحفظ السلم وذلك للمساعدة في تنظيم الاستفتاء المتعلق بمسألة تقرير المصير .

وترحب حكومة توغو أيضا بالحلول التي جرى التوصل إليها فيما يتعلق بالأزمات التي سببت مآسي كثيرة لأنغولا وموزامبيق منذ نيلهما الاستقلال . ونأمل في أن يحترم أطراف هذه المنازعات الاتفاقات التي جرى توقيعها واغتنام هذه الفرصة التاريخية لسلوك سبيل المصالحة الوطنية .

وفيما يتعلق بمسألة ليبريا ، تأمل حكومة توغو في أن يسود الوئام والوفاق والمصالحة الوطنية أخيرا في هذا البلد الشقيق . وبرغم بعض ما أُحرز من تقدم ، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي بذله لتعزيز السلم . لكننا لا نزال متفائلين . فلقد تعزز التحرك باتجاه تحقيق تسوية نهائية لهذا الصراع بين الاشقاء في أعقاب اجتماعات

لومي وباماكو وياموسوكرو . وسيواصل بلدنا عمله وفق هذه التوجهات ، آملا في أن يرى الاطراف تتوصل إلى تحقيق حلول تضمن لشعب ليبريا السلم والمصالحة وإعادة التعمير الوطني في أعقاب انتخابات حرة ديمقراطية .

وترحب توغو بالتطورات الايجابية الاخيرة فيما يتعلق بالنزاع بين موريتانيا والسنغال . وكما كان الحال في الماضي ، يود بلدي أن يستمر في بذل الجهود ، جنبا إلى جنب مع دول منطقتنا دون الاقليمية ، في سبيل تحقيق حل دائم وعادل لهذا النزاع المؤلم بين بلدين شقيقين .

أما مسالة جنوب افريقيا ، فتشير الدلائل على أننا نرى بزوغ فجر عهد جديد ، لكن الفصل العنصري لا يزال حيا . وبطبيعة الحال ثمة مبادرات إيجابية اتخذتها السلطات في جنوب افريقيا ، مثل إلغاء قوانين الارض والقوانين المرتبطة بالفصل في الاسكان . بيد أنه لا تزال هناك عقبات عديدة على طريق الخلاص يجب على سلطات بريتوريا أن تتغلب عليها ، مهما كان الثمن ، إن كان يراد إقامة نظام ديمقراطي وإقامة دولة القانون في جنوب افريقيا قبل إزالة الجزاءات إزالة كاملة .

إن الشرق الاوسط يبقى أكثر المناطق بعدا عن الامن في العالم رغم انتهاء حرب الخليج . ولهذا تتابع حكومتي باهتمام المفاوضات الجارية الآن بغية عقد مؤتمر يجمع جميع الاطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نقدر الجهود التي بذلتها اطراف من جملتها الولايات المتحدة الامريكية لضمان السلم الدائم في هذا الجزء من العالم .

وحول الخليج العربي الفارسي ، تدعو حكومتي العراق والكويت إلى الامتثال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، واحترام جميع أحكام هذه القرارات ، وإيجاد ظروف مؤاتية لتطبيع العلاقات فيما بين الحكومتين في المنطقة .

وبالنسبة إلى لبنان الذي كان مسرحا للتمزق السياسي والطائفي لسنوات عديدة ، يسعدنا أن نرى استعادة السلم المدني والوئام الوطني في هذا البلد الذي عانى الكثير من سنوات الحرب . ونأمل بالغ الأمل في أن تتحرر تلك الدولة أخيرا من كل احتلال أجنبي .

إن مسألة كمبوديا لا تزال تستحوذ على اهتمامنا . وتوغو البلد المحب للسلم والحرية ، رحّب بعقد اجتماع من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ في باتايا أدى إلى انتخاب صاحب السمو الملكي الأمير سامديش نورودوم سيهانوك بالإجماع رئيسا للمجلس الوطني الأعلى . وهذا الانتخاب الذي سادته روح التراضي والمصالحة على الصعيد الوطني يوفر حافزا لعملية السلم وإعادة التوحيد الجارية الآن . ونأمل في أن تؤدي الاتفاقات المعقودة مؤخرا بين أطراف هذا الصراع ، فضلا عن اقتراحات الأمم المتحدة للسلم ، إلى إعادة السلم إلى هذا البلد الصديق .

وفيما يتعلق بمسألة أفغانستان ، فمن المؤسف بالفعل أنه بعد رحيل القوات الأجنبية من البلد لم يطرأ على الحالة أي تحسن ملموس بعد ، ونحن ندعو مختلف الأطراف ، بكل حرية وبدون تدخل خارجي ، إلى أن تلتزم بإجراء محادثات ترمي إلى إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض لمشكلة أفغانستان بغية صون سيادتها الوطنية وسلامة أراضيها .

وفي أمريكا الوسطى ، تؤيد توغو الجهود العديدة التي تبذلها الأمم المتحدة ، وتشيد بهذه الجهود الرامية إلى استعادة السلم وتعزيزه . ونحث الأمين العام على مواصلة جهوده واتخاذ كل إجراء يلزم لإيجاد حل نهائي للأزمة في السلفادور وغواتيمالا .

وبالنسبة إلى أوروبا ، ولاسيما يوغوسلافيا وهي دولة من دول عدم الانحياز ، يأسف بلدي لتعنت الأطراف في هذا الصراع ، الذي يهدد بأن يصبح صراعا دولياً إذا لم يسيطر التعقل على الأنانية والعصبية القومية الضيقتيّ النطاق . ونحن نقدر جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ودول أوروبا الاثنتا عشرة بغية وضع حد للفظائع المرتكبة . وقد يجري الادعاء بأن ما يحدث يقع في إطار الشؤون الداخلية ، ولكن إزاء اتساع نطاق الأزمة ندعو الأشقاء المتخاصمين في يوغوسلافيا إلى إلقاء سلاحهم فورا وبدون شروط بهدف التوصل إلى إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض .

ويرحب وفد توغو بما لحركة نزع السلاح من استمرارية وتعزيز ، وقد ترسخت وعُززت في السنوات الخمس الماضية عن طريق توقيع عدة اتفاقات بشأن خفض الاسلحة - منها مثلا الاتفاق المتعلق بتخفيض القوات التقليدية في أوروبا في العام ١٩٩٠ ، والتوقيع مؤخرا جدا في موسكو في تموز/يوليه ١٩٩١ على اتفاق المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها ، عقب مفاوضات ثنائية مكثفة جرت بين الدولتين العظميين . ونود هنا أن نرحب أيضا ونشيد بآخر المقترحات المحددة لتدمير وخفض الاسلحة الهجومية التي جاءت على لسان جورج بوش رئيس الولايات المتحدة ، والتي ستسرع بلا شك من عملية نزع السلاح على المستوى الدولي . وبالنسبة إلى توغو ، فإن نزع السلاح العام الكامل أمر لا مفر منه . وفي هذا الصدد ، يجب على البلدان الاخرى المعنية إلزام نفسها بالخفض التدريجي لقواتها المسلحة وأسلحتها التقليدية الفتاكة والمدمرة على حد سواء ، بهدف عقد صكوك دولية عديدة أخرى بهذا الشأن . فالسلم ، والامن والسعادة للجنس البشري ككل في خطر .

وإذ نحن على عتبة ألفية ثالثة ، يسعدنا أن نرى نهاية للحرب الباردة . فالحل الوسط والحوار والتعاون أصبح لها فيما يبدو اليد العليا على المواجهة . إن الوضع الراهن في العلاقات بين الامم يبشر بإقامة عالم الغد الذي سيكون أكثر استقرارا تسوده أنظمة سياسية تُحترم فيها الحرية وكرامة الانسان .

البلدان المانحة بعض الوعي إزاء هذه الحالة المقلقة المتزايدة واتخذت تدابير لتخفيض ديون البلدان النامية . ونحن نرحب بجهود بعض البلدان الغنية للتخفيف من عبء الدين ، ونأمل أن تبذل جهود أخرى كثيرة لمساعدة العالم الثالث في هذا المجال . بيد أن الإعفاء من الديون الذي وافقت عليه البلدان الصناعية لا يزال غير كاف لإنقاذ البلدان الفقيرة من هذه الأزمة الخطيرة .

يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتناول القضية الرئيسية المتمثلة في التدهور السريع للبيئة . إن هذه التغيرات لها آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على الأجيال الحالية والمقبلة . ومن ثم ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتلوث الهواء والماء ، وطبقة الأوزون ، وتآكل التربة ، والتصحر . إن التعاون الدولي في مجال حماية البيئة يتطلب اتخاذ نهج عالمي يأخذ بعين الاعتبار كل جوانب المسألة ، ولا يتجاهل في الوقت نفسه أولويات التنمية في البلدان النامية . وفي هذا الصدد ينبغي للبلدان النامية أن تسهم بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ . ويجب أن تتخذ تدابير دولية فعالة لمنع إلقاء النفايات السامة في أراضي بلدان أخرى .

إن التحديات التي تواجهنا في سعينا لجعل العالم أكثر أمنا وسلاما ورفاهة ، كثيرة ومعقدة ، ولكنني أعتقد أن الأعضاء سيوافقون على أن العالم أحرز تقدما في البحث عن حلول لهذه التحديات . وحتى يكون هذا التقدم دائما ولا يمكن عكس مساره ، من الضروري أن نعمل على تعزيز ثقتنا في المنظمة وفي مبادئها . فلا يمكن أن نحقق شيئا دائما ، أو أن نبني شيئا دائما في ظل ظروف تتسم بالفوضى وانعدام الأمن والنظام .

ولا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين في جو من الارتياب وانعدام الثقة ، بل في ظل الحوار والتفاهم بين الشعوب ، اللذين يولّدان رخاء يشارك فيه الجميع على نحو منصف . وعندئذ فقط يمكننا أن نحلم بتحقيق عالم يكون حرصنا الاساسي فيه هو المحافظة على السلم وحماية القيم الاخلاقية التي تقوم على احترام الكرامة الانسانية ، والمشاركة في نعمة الرفاه العام .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . فمهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية معروفة جيدا ، وكذلك التزامكم بمبادئ ومُثُل الامم المتحدة . ونحن نتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم القديرة ، كما نتقدم بالتهاني إلى حكومة وشعب المملكة العربية السعودية .

ونهنئ أيضا السير ميخائيل سوماري ، وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة ؛ والسيد جورج ياكوفو ، وزير خارجية قبرص ؛ والسيد عبد الله صالح الاشطل ، الممثل الدائم لليمن . إذ قدم كل منهم مساهمات فريدة للسلم والتفاهم الدوليين . وكل منهم رفع من شأن العملية الديمقراطية الدولية هنا في الامم المتحدة ، وأسهم في تعزيزها .

ونهنئ أيضا سلفكم السيد غيدو دي ماركو ، وزير خارجية مالطة ، فقد أثبت جدارته لمهمة توجيه مناقشاتنا في ظل هذا العهد الجديد في العلاقات الدولية .

ونشارك أيضا في الثناء على السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام للامم المتحدة . فقد عمل ، هو وموظفي الامانة العامة ، دون كلل نيابة عن المجتمع الدولي سعيا لتحقيق العدالة والسلم . ويعتبر كناية على ذلك انضمام سبعة أعضاء جدد إلى عضوية المنظمة العالمية قرب نهاية مدة ولاية الامين العام .

يحدونا الامل أن يكون القبول المتزامن لعضوية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والجمهورية الكورية بشير خير لمستقبل الشعب الكوري وحافزا يعزز إمكانيات إحلال سلام دائم ومصالحة في شبه الجزيرة الكورية . واستعادة الجمهوريات البلطيقية ، استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، لسيادتها يطوي صفحة حزينة في تاريخ الإنسانية ، ويعطي أملا جديدا للاخرين الذين ينتظرون استعادة سيادتهم . وقبول عضوية جارتينا في المحيط الهادئ ، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال ، شهادة أخرى على عالمية الامم المتحدة وعلى استمرار أهمية تركيز المجتمع الدولي على الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخاضعة للوصاية . ونحن نهنئ الاعضاء الجدد السبعة . والاهم من ذلك ، إننا نهنئ الامم المتحدة على ما يرمز إليه كل من هؤلاء الاعضاء السبعة ، وعلى الخصائص التي يأتي بها كل منهم إلى المنظمة .

يتحرك تاريخ الإنسانية أحيانا بسرعة تفوق سرعة أيادي الذين يكتبون ذلك التاريخ . وقعت أحداث كثيرة في الشهور الاخيرة إلى حد أن صفحات التاريخ لم يمض عليها وقت كاف ليجف الحبر قبل قلب الصفحة وبدء صفحة جديدة . وفي بعض الحالات لم يسمح الوقت حتى لقلب الصفحة .

إن الديمقراطية بعد أن زارت هايتي لفترة قصيرة ، نُفيت منها ثانية على أيدي الذين يعذبون بصورة وحشية ومستمرة شعب ذلك البلد الفقير . فبعد أيام قليلة فقط من وقوف رئيس هايتي على هذه المنصة وإطلاقه صرخات شعبه من أجل العدالة ، أُجبر هو وأحلام شعبه على الخروج إلى المنفى . إلا أننا نؤمن أن هذا النفي لن يطول وأن شعب هايتي سيستعيد قريبا ديمقراطيته ويسيطر على مستقبله . ونحن نتساءل كيف يتوقع الذين اعتدوا على ديمقراطية هايتي النجاح في مواجهة تطلعات شعب هايتي الجديدة والدعم الدولي الواسع النطاق الذي يحظى به رئيس ذلك البلد المنتخب قانونيا .

وكُتبت مؤخرا على صفحات التاريخ عدة تطورات إيجابية . من بينها ، اعتراف غواتيمالا ببليز وإقامة علاقات دبلوماسية بين هذين البلدين المتجاورين من بلدان أمريكا الوسطى . كما أن الاتفاق العريض بين رئيس السلفادور وقادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الخمسة تطور آخر إيجابي جدا . فهذا الاتفاق قد يؤدي إلى هدنة في الحرب الاهلية التي طال أمدها في ذلك البلد ، وبالتالي قد يساعد على جلب العدالة الاقتصادية والاجتماعية إلى شعب ذلك البلد المنكوب* .

وأقدمت كمبوديا هي الاخرى على اتخاذ خطوة جبارة صوب تأمين مستقبل أفضل لشعبها . فقد قام المجلس القومي الأعلى لكمبوديا باتخاذ بضع مبادرات قد تؤدي إلى عهد من السلام والمصالحة الوطنية . وقدم الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ومؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا إسهاما قيما لهذه العملية . ويحدونا الامل أن تؤدي خطة الامين العام ذات النقاط الخمس الخاصة بأفغانستان إلى دفع أطراف ذلك الصراع إلى التفاوض بشأن إطار لتسوية سياسية شاملة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ليفويلا (بوتسوانا) .

لم يجف حبر التاريخ بعد بشأن أجزاء أخرى من المعمورة . فقبل سنة تقريبا ، كانت الولايات المتحدة مصيبة في الانشغال ببذل جهد لإعادة كتابة التاريخ من خلال طي صفحة من تاريخ يعود إلى عهد "القوة تصنع الحق" . ولحسن الحظ ، ارتقى المجتمع الدولي إلى مستوى المسؤولية وعادت الكويت اليوم محررة من الاحتلال الأجنبي . إلا أن شعوب تلك المنطقة ، لاسيما الشعب الكويتي والشعب العراقي ، دفعت ثمنا باهظا . وقلوبنا معها . ودفع آخرون ثمنا باهظا أيضا . وقلوبنا معهم أيضا .

على الرغم من أهمية خطوة تحرير الكويت ، فإنها ستفقد أهميتها المعنوية والقانونية ما لم يطبق المجتمع الدولي بصورة متسقة نفس المبادئ في كل مكان . أما إن أخفقنا في ذلك ، فإننا قد نُتهم صوابا بأننا نكيل بمكيالين .

إن المبادئ التي تُطبَّق بصورة انتقائية ليست مبادئ في الحقيقة ، بل إنها مجرد ذرائع . وعليه ، ينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف على نحو شامل ومتسق في ظروف مشابهة لتلك التي تواجدت في الكويت قبل عام تقريبا . ولو تصرف المجتمع الدولي على نحو متسق قبل غزو الكويت لما وقع فعلا هذا الغزو ، بما جلبه من موت ودمار .

وما سنوات القعود عن العمل والافتقار إلى الارادة بشأن القضية الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة إلاّ أمثلة على عدم الثبات على المبدأ وهذا لا يخدم قضية تعزيز احترام سلطة القانون . كما أن الصمت المطبق حيال مسألة تيمور الشرقية من جانب الذين تكلموا ببلاغة عن غزو الكويت يعد بالنسبة لبلد صغير وضعيف مثل فانواتو تذكرة مخيفة أخرى بعدم الثبات على المبدأ الذي يظهره عدد من أعضاء المجتمع الدولي .

تحظى المبادرة الاخيرة لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط بتأييد واسع النطاق وقد تؤدي إلى بدء عملية تفاوض تفضي إلى تسوية سلمية شاملة . وبكل تأكيد ، نأمل أن يُكتب هذا الفصل في التاريخ في القريب العاجل .

بالنسبة لتيمور الشرقية ، يسرنا أن وفدا من البرلمان البرتغالي على وشك القيام بزيارة إلى الإقليم . ويحدونا الامل أن تسهم هذه الزيارة في إيجاد تسوية تتيح لشعب تيمور الشرقية أن يقرر في النهاية مصيره وأن يكتب تاريخه بنفسه .

إننا نشعر بتشجيع لاحتمال أن يقرر شعب الصحراء الغربية قريبا مصيره وأن يكتب صفحته في تاريخ الأمم المتحدة . كذلك نشعر بالتشجيع إزاء المناخ الإيجابي السلمي القائم حاليا في لبنان .

إن عملية إنهاء الاستعمار ، لاسيما في كاليدونيا الجديدة حاليا ، لا تزال مصدر قلق كبير لبلدان منطقتنا . والتدابير الإيجابية التي اتخذتها فرنسا لضمان الهدوء في الإقليم ولتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبه المستعمر جديرة بالثناء . وسيكون من الأجدر بالثناء تلك اللحظة التي تحصل فيها كاليدونيا الجديدة على استقلالها وتنضم إلى مجتمع الدول ، وذلك كما فعل بلدان جزريان مجاوران من بلدان الهادئ في دورة الجمعية العامة هذه . وبكل تأكيد ، ستكون تلك فترة تاريخية سارة .

إن رياح التغيير الديمقراطي تهب عبر القارة الافريقية أيضا ، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب . ففي الوقت الذي تَرَكَّزَ فيه جل اهتمام وسائل الإعلام الدولية على أوروبا الشرقية ، كانت افريقيا تشهد أيضا تطورات تاريخية جديدة هامة . فقد صمتت المدافع في أنغولا ، حيث أخلى صراع عسكري كامل النطاق الطريق أمام ما نأمل أن يكون ممارسة سياسية سلمية خالصة . وقد تكون ليبريا لا تزال مضطربة بعض الشيء ولكن من المأمول أن تكون الآن قد تجاوزت الأزمة وأن تنسى قريبا أصعب أيامها ، وكذلك بالنسبة لإثيوبيا وعدد من البلدان الافريقية الأخرى التي تحملت شعوبها أكثر من نصيبها من المشاق والمعاناة .

وما زال الهيكل المؤسسي للفصل العنصري يتحلل في مواجهة المقاومة المستمرة من شعب جنوب افريقيا . ولن يؤدي إنهاء الفصل العنصري المقنن بأي حال إلى إنهاء مشاكل ذلك البلد . فأوجه الإجحاف وعدم التكافؤ في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مترسخة بعمق بحيث يتعين بذل جهود متضافرة لعقود عديدة لإزالة الآثار المتبقية من نظام الفصل العنصري . ونأمل في ألا يتخلى المجتمع الدولي عن شعب جنوب افريقيا لمجرد أن الحكّام الحاليين لذلك البلد يجدون أنفسهم الآن مضطرين إلى تقديم سلسلة من الإصلاحات . إن الاحداث تتلاحق بسرعة كبيرة في جنوب افريقيا ، وتجري كتابة تاريخ جديد في كل يوم . ومع ذلك فإنه ، كما هو الحال في الاجزاء الاخرى من العالم ، لا يمكن تجاهل الماضي عند تشكيل المستقبل .

ومع تراجع خطر الصراع الايديولوجي في بعض أنحاء العالم ، كانت هناك عودة مأساوية إلى نوع من الصراعات أقدم وأكثر إثارة للخوف والجزع . وفي أكثر من مناسبة ، كان هناك تحذير للعالم من أخطار الصراع الطائفي والنزاع الإثني . إلّا أن عبارات التحذير تلك لم تلق آذانا صاغية لوقت طويل للغاية . وأصرّ البعض على اعتبار هذه القضية من الشؤون الداخلية المحض لشتى البلدان ، في حين أصرّ البعض الآخر على أنها قضية بالغة الحساسية بحيث لا يمكن مناقشتها في المحافل الدولية .

ولئن كنا نحترم تماما السيادة الوطنية ونعترف بالابعاد المحلية للصراعات الطائفية والنزاعات الإثنية ، فإننا كثيرا ما تساءلنا ما الذي يمكن أن يجعل بعض أعضاء المجتمع الدولي على بيّنة من التهديد الخطير الموجه لكل الدول الذي تشكله هذه الصراعات والنزاعات . ومما يؤسف له أننا لدينا الآن الإجابة على هذا التساؤل .

ولا يتعين على المرء أن يستغرد بلدا بالذات أو منطقة بعينها في هذا الصدد . فالصراعات الطائفية والنزاعات الإثنية مشاكل تصيب الجنس البشري قاطبة في كل أركان المعمورة . وما من فرد من البشر - ذكرا كان أم أنثى - يمكن أن يحكم عليه أو يخصص

له وضع خاص بسبب جنسه أو ديانته أو لغته أو ثقافته . وعندما لا يكبح جماح الكراهية التي من هذا القبيل فإن أحدا منا لن يفلت من نتائجها .

ويمكن للبلدان الكبيرة والصغيرة أن تقع ضحايا لهذه الكراهية . ويمكن بالمثل أن تكون البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من ضحاياها . وهذه الكراهية يمكن أن نشهدها في أجزاء من العالم تقع في مناطق نائية تبعد عن المكان الذي نجلس فيه الآن . ويمكن مشاهدتها في مناطق لا تبعد كثيرا عن هذا المبنى بالذات .

وبوسع المرء أن يدرس جدول أعمالنا وأن يحدد بعض البنود التي تدرج فيه منذ أمد طويل والتي نشأت إلى حد ما نتيجة لصراع طائفي أو نزاع إثني . ومما لا ريب فيه أن التاريخ سيكون حكمه شديدا علينا إذا ما عجزنا عن معالجة هذه المسألة وعن إثبات زعامتنا الأخلاقية إزاءها ، وبالتالي ورّثنا عجزنا هذا للأجيال المقبلة . ومن المؤكد أن من سخريات القدر أن يسجل التاريخ أن جيلنا الحالي فكك الأسوار أو الحواجز المادية ولكنه ترك الأنواع الأخرى من الأسوار قائمة . ومما يؤسف له أن النوع الأخير من الحواجز - ونعني بهذا الجهل والتعصب والكراهية الإثنية - أشد مراسا وصعوبة .

إن السرعة التي تدور بها عجلة التاريخ أحيانا قد وضحت مؤخرا بشكل مثير . فمنذ أسبوع واحد ، أعلن رئيس الولايات المتحدة عن مبادرة بالغة الأهمية يمكن أن تغيّر إلى الأبد ما اعتبرناه منذ بزوغ العصر النووي بمثابة القواعد المألوفة لتحديد الأسلحة . إن إعلان الولايات المتحدة بأنها ستقوم من جانب واحد بالقضاء على أسلحتها النووية قصيرة المدى ذات القواعد الأرضية ، وسحب أسلحتها النووية التكتيكية من السفن ، وإلغاء درجة الاستعداد القصوى التي كانت تضع فيها قاذفاتها الاستراتيجية وإلغاء تطوير قذائفها المتحركة من طراز إم إكس ، لتمثل خطوة هامة أخرى في العلاقات الناشئة بين أكبر دولتين نوويتين في العالم . ونتوقع استجابة مثيرة أيضا من موسكو في الأيام القليلة المقبلة .

ومن حق المرء أن يتساءل عما إذا كانت الأحداث السياسية والتطورات التكنولوجية الأخيرة قد جعلت بالفعل بعض هذه الأسلحة عتيقة أو عديمة الجدوى . وقد يفكر المرء أيضا في تكاليف إزالة هذه الأسلحة المخيفة ونتائجها البيئية . ومع ذلك ، فإن إعلان الرئيس بوش هذا قد يعطي قوة دفع جديدة للجهود الرامية إلى تخليص العالم من التهديد الذي تشكله كل أنواع الأسلحة النووية .

ومن شأن هذه المبادرة أن تجعلنا نتساءل مرة أخرى لماذا تجري تجربة الأسلحة النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ رغم الاعتراضات المتكررة التي تبديها بلدان المنطقة . لقد كانت هناك معارضة دائمة لتجربة هذه الأسلحة في تلك المنطقة لأسباب تتعلق بالأمان والأخلاق والبيئة . وتقلّ اليوم حجية المنطق الذي كان يبرر ضرورة إجراء هذه التجارب . بل إن هناك أسبابا أقوى تبرر الإنصات أخيرا إلى نداءاتنا المتكررة من أجل إنهائها .

ولم يعد المناخ السياسي الدولي هو المناخ الوحيد الذي يتغير . فالمناخ الذي يحدد قابلية الحياة للاستمرار على هذا الكوكب ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يمكن أن يحققه الإنسان آخذ أيضا في التغير . وتغير المناخ الأخير يحدث منذ بزوغ الحقبة الصناعية ، وإن كان ذلك يتم بإيقاع أبطأ وبمعدل أقل إدراكا من التغيرات التي تحدث في المناخ السياسي . ومع ذلك فإن أثره سيكون دونما شك أكبر من أثر أي تغييرات سياسية عرفها الإنسان .

إن اللجنة الحكومية الدولية التفاوضية المعنية بوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ منخرطة الآن فيما يمكن أن نعتبره أهم مفاوضات متعددة الأطراف . وقد تحدد محصلة هذه المفاوضات على المدى البعيد ما إذا كانت حياة الإنسان يمكن أن تواصل البقاء على هذا الكوكب . وقد تشكل المفاوضات أيضا الطريقة التي تدار بها الأنشطة الاقتصادية للإنسان . ومن الصعب تصور وجود أي موضوع آخر له أهمية أكثر من ذلك .

وتشترك كل بلدان العالم في هذه المفاوضات . ونأمل في أن تكلل هذه المفاوضات بالنجاح في وقت يسمح بأن يفتح باب التوقيع على الاتفاقية المشار إليها في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٢ .

إن لكل بلدان العالم مصلحة كبيرة في المفاوضات المفضية إلى ذلك المؤتمر . وترتبط القضايا البيئية بالقضايا الاقتصادية ارتباطا وثيقا ، وتكتسي نفس الاهمية . ولدى البلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان الساحلية الواقعة على مستوى منخفض من سطح الارض شاغل آخر يتعلق بالبقاء . فهذه البلدان هي الاكثر تعرضا لخطر ارتفاع منسوب مياه البحار بسبب ارتفاع درجة حرارة الجو . وهي بوضعها هذا يحتمل أن تكون أول الضحايا إذا ما عجز المجتمع الدولي عن الاتفاق على عملية تصدي جماعية لاكبر تحدي تواجهه البشرية .

ولا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به لضمان التوصل إلى اختتام ناجح للمفاوضات حول الاتفاقية المتعلقة بالتغير المناخي . بل لا يزال هناك عمل كثير جدا ينبغي القيام به لضمان جعل مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية جادا وناجحا . ونأمل في ألاّ تدخر منظومة الامم المتحدة والدول الاعضاء جهدا في سبيل توفير الدعم الكافي لضمان نجاح هذه العمليات المتوازية . إننا نرتعد عندما نفكر في العواقب التي يمكن أن تنجم عن عجزنا عن القيام بواجبنا في هذا الصدد .

إن الكثير من التغير الذي يحدث اليوم في العالم يدور حول مبادئ الديمقراطية والالتزام بالمُثُل الديمقراطية . والديمقراطية والمُثُل الديمقراطية ليست من الثوابت متى زرعت يمكن إهمالها أو تركها تسير وفق مشيئتها . إنها في الواقع مثل الحديقة بحاجة إلى التغذية والري باستمرار حتى لا تذبل وتموت ، أو تمتلئ بالاعشاب الضارة التي تنمو في شكل زهور . ونحن لا نعرف حالة واحدة في التاريخ شهدت قيام الديمقراطية بسهولة ودون مشقة . بل إن إقامة الديمقراطية تتطلب جهدا كبيرا وسنوات طويلة من القلاقل والاضطرابات حتى في أعرق الديمقراطيات . وستتطلب الديمقراطيات الناشئة اليوم جهدا مماثلا . وليست هناك دولة في العالم لديها ديمقراطية ترقى إلى

الكمال ، كما أنه ما من دولة في العالم يمكن أن تحتكر المُثُل الديمقراطية . ومن المؤكد أنه ليست هناك دولة ذات تاريخ يبيح لها أن تلقّن دروسا للآخرين حول هذا الموضوع ، أو أن تعتبر نفسها نموذجا كاملا ينبغي تقليده بكل جوانبه .

وتتعرض الديمقراطية والتزام الدول بالمُثُل الديمقراطية للاختبار من وقت لآخر . ويصدق هذا على الدول الكبرى والقوية مثل الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة ، كما يصدق على الدول الصغيرة والبعيدة عن مراكز القوة مثل فانواتو . ونحن نؤمن بأن الديمقراطية ستنتصر في كل الحالات في نهاية المطاف لأن التاريخ يعلمنا بأن الشعوب في كل مكان وتطور الخبرة الإنسانية لن يقبلا ما هو دون ذلك .

ولقد غدت الامم المتحدة الآن أعلى محفل للديمقراطية الدولية . والواقع أنها ليست بعد بالديمقراطية الدولية الخالية من العيوب . فعيوبها وأوجه قصورها معروفة للجميع . بيد أن ما ننساه أحيانا هو صفاتها الإيجابية للغاية وإنجازاتها العديدة إذ لم تعرف البشرية على امتداد تاريخها منظمة دولية أو حكومية دولية تضارع الامم المتحدة في ديمقراطيتها ونجاحها .

ومن ثم ، ونحن نضطلع بأعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، ونحن نخطو خطوة أخرى صوب القرن الحادي والعشرين ، لنغذّ ولنروّ حديقتنا المزدانة بالديمقراطية الدولية . ولنتفكر في المثل العليا الديمقراطية ولنلزم أنفسنا بها ، فهي المثل التي جمعت بيننا في السعي إلى إقرار العدل والمساواة والسلم .

يجيئ انضمام الاعضاء السبعة الجدد إلى المنظمة في لحظة تاريخية مناسبة . إذ يمكن أن يشكلوا مصدرا جديدا للطاقة ولتغذية حديقة ديمقراطيتنا الدولية .

وختاما ، فإننا نتذكر العبارات المؤثرة التي كتبها شاعر موزامبيقي منذ ٣٠ عاما إبان كفاح بلده في سبيل التحرر من الاستعمار . وعلى الرغم من أن تلك العبارات كتبت في زمن مختلف وفي مكان مختلف ، وفي ظروف مغايرة لتلك السائدة حاليا ، فما زال لها نوع من الصلة الرمزية بالتعهدات المتبادلة اليوم فيما بين البشرية .

وأملنا أن تُفهم هذه العبارات وتلقى إدراكا في ذلك السياق . إنها مجرد عبارات تعاطف مع الرفاق من البشر ، وهي على بساطتها تكشف عن العديد من الحقائق :

"لكم من الدروب مشينا عليها !
لكم من الناس حيّينا
حررنا
كسينا
أطعمنا
علّمنا

وعلى امتداد مسيرتنا !
لكم من السهول والجبال والانهار عبرنا !
ولم يزل يوم الاستقلال بعيدا ،
ولكن كل يوم يمر يقرّبنا منه ...

إنما نحن نمضي قدما - أداة لمثل أعلى
يسمو علينا مقاما
نمضي وقد تخففنا من شعورنا السابق بالوَحْشة .

ونتوقف أحيانا على جانب الطريق
وقد اجتذبّنا طفلٌ يحيّينا ،
زهرة بريـة ،
ابتسامة ،
نجم بعيد .
ونتوقف في داخلنا : وتمضي خطانا
لنتلاقى مرة أخرى فيما بعد .
ولا نستطيع أن نتأخر . فالعدو هناك
مستمر في استعباد شعبنا ...
إلى رفاق السلاح !"

السيد كولولو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي سروري البالغ أن أتكلم للمرة الأولى من فوق منبر الامم المتحدة هذا بوصفي وزيرا للخارجية والتعاون في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنبثقة عن المؤتمر الوطني السيادي . مما يسند إليّ مسؤولية تاريخية عن إبلاغ المجتمع الدولي بنتائج هذا التجمع الكبير للقوى الحيوية في أمتنا .

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن جم سعادتي إذ أتوجه بالاصالة عن نفسي ونيابة عن وفدي إلى السيد الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية بحارّ التهانئ على انتخابه بتفوق لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . فالجمعية العامة ، بإسنادها إليه بالإجماع المهمة الجسيمة المتمثلة في قيادة أعمالنا ، إنما أرادت أن تعبّر عن تقديرها لبلده ، المملكة العربية السعودية ، الذي يقيم معه بلدي ، جمهورية الكونغو علاقات ودية .

كما أن انتخابه يعد بمثابة اعتراف من هذه الهيئة الموقرة بخصاله البارزة كرجل دولة ودبلوماسي تثير مواهبه وحنكته إعجاب الجميع وتبشر بخاتمة سعيدة لأعمالنا .

ولسلفه ، سعادة السيد غيدو دي ماركو ، نائب رئيس وزراء مالطة ووزير خارجيتها نود أن نعرب عن امتناننا وعرفاننا للحكمة والكفاءة والفعالية التي باشر بها مهام منصبه كرئيس للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . ولما كانت الكونغو عضوا في مكتب الجمعية العامة آنئذ فقد أمكنها ، من ذلك الموقع المتميز ، أن تقف على النظرة الجديدة التي اجتهد في أن يتناول من خلالها أنشطة المنظمة وبخاصة عملية الإصلاح الشاقة التي تشهدها هذه الاخيرة .

وللأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، أود أن أؤكد مجددا دعمنا الراسخ وتشجيعنا لجهوده الدؤوبة في سبيل السلم . وإننا لنحيّي عمله الدينامي على رأس هذه المنظمة التي استردت الآن المكانة والهيبة والمصداقية التي تشكل أساس الأعمال الكبرى .

إن انضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا ، وجمهوريات البلطيق ليتوانيا واستونيا ولاتفيا وجمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية إلى عضوية منظمتنا ، عزز دور الامم المتحدة في تصريف الشؤون الدولية . وإننا لنرحب ترحيبا ملأه الفرحة والفخار بهذا الحدث الذي يشكل تجسيدا جديدا ساطعا لمسيرة الامم المتحدة المستقيمة صوب هدف العالمية .

تجري أعمال الدورة السادسة والاربعين عند نقطة تحوّل حاسمة بالنسبة للمنظمة . وأبلغ دليل في هذا الصدد ، هو ما شهدناه في السنوات الاخيرة من تعبئة ناجحة لوسائل العمل الجماعي من أجل إيجاد حل لبعض النزاعات التي ظلت لفترة طويلة أسيرة الجمود وقيد النظر في الامم المتحدة . وتعزى رفعة الشان تلك إلى تلاشي الخصومات المقترنة بالحرب الباردة والاستقطاب الثنائي الذي كانت تخضع له العلاقات الدولية والذي شلّ على امتداد أربعة عقود حركة الامم المتحدة .

والواقع أن إقرار خطة تسوية النزاع بين إيران والعراق وغيرها من أوجه النجاح مثل تسوية مسألة ناميبيا المعقدة وانسحاب القوات الاجنبية من ناميبيا وأنغولا في آن واحد كلها أمور أفسحت المجال لاعتبار الامم المتحدة عنصرا فاعلا جديرا بالثقة في الساحة الدولية .

وثمة اتفاق عام على أنه قد تم أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بالحالات في أفغانستان وكمبوديا والسلفادور والصحراء الغربية . وفضلا عن ذلك ، شكل أداء المنظمة وقدرتها عنصرا حاسما في العملية التي أنهت غزو العراق للكويت . بيد أنه لا تفوتنا ملاحظة أن سير الاعمال الحربية في الخليج أظهر أن مجلس الامن أذن باتخاذ الإجراءات القسرية ليس وفقا لما تنص عليه المادة ٤٢ وما يليها في الفصل السابع من الميثاق بل على أساس تشكيل تحالف دولي .

إلا أنه من الثابت أن الامم المتحدة تمكنت نتيجة لاشتراك الاعضاء الخمسة الدائمين من حسم تلك الحرب على نحو إيجابي . وهكذا ، برز من جديد دورها الرئيسي الذي أسنده إليها الآباء المؤسسون في مجال السلم والامن الدوليين .

وها هو العالم ، وقد دخل منذ ما يزيد عن عام في العقد الاخير من القرن العشرين ، يعيش معمعة من التغييرات العنيفة الصاخبة التي لم يكن في قدرة الإنسان أن يتنبأ بها رغم خياله الخصب .

وبينما عاش المجتمع الدولي على مدى ٥٠ عاما عصرا من اليقين ، عندما ساد النظام أوروبا الشرقية ، عصفت الاعوام الستة من البريسترويكا بتوازنه . حدث ذلك أولا في الاتحاد السوفياتي حيث تخلص كثير من المواطنين من الخوف بالتدريج وأعادوا اكتشاف الجرأة على المناقشة والنقد وأيضا على القيام بانتفاضات وطنية متجددة أو على أن يحلموا بانتماء شعوبهم لانماط التنمية الغربية .

وانتشرت هذه الثورة السوفياتية الجديدة فوصلت إلى أوروبا الشرقية وأيقظت التطلعات الدفينة المشروعة للحرية لدى كثير من الشعوب التي كان يحكم السيطرة عليها نظام الحكم الشيوعي . وبدأت الحرية والديمقراطية تتأكد باطراد ، في كل مكان اختنقت فيه الحريات الاساسية تحت وطأة الاستبداد والدكتاتورية ، والنظام السياسي القائم على الحزب الواحد والتعسف .

ولعله لا يدهش الاعضاء أن يسمعوني أعبّر عن رأي جسور بشأن رياح الديمقراطية التي تهب على افريقيا ، وعلى جمهورية الكونغو بصفة خاصة . والحق أن جانبا من التغيرات التي حدثت ، والتي أدت إلى اعتماد الحوار والنقاش الديمقراطي في كثير من البلدان الافريقية ، تظل رهنا بالضغوط الدولية والمؤسسات المالية الدولية الكبرى ، سواء التي تتمثل في المستثمرين أو الشركاء الثنائيين . ولكننا لا ينبغي أن نقلل من قيمة العوامل والظروف الداخلية .

ويدرك الرأي العام الدولي الالية الخاصة التي يشكلها المؤتمر الوطني في افريقيا ، وهو الذي أتاح تنفيذ الخطوط العامة للعملية الديمقراطية التي تزدهر في مناطق أخرى ، مع الاختلاف بين بلد وآخر وشعب وآخر . وبلادي ، جمهورية الكونغو ، وهي جزء من هذه الحركة العظيمة التي تجتاح افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى ؛ عقدت مؤتمرها الوطني السيادي ، وهو محفل أخوي استمر ١٠٥ يوما وحضره ٢٠٠ ١ ممثلا عن القوى

النشطة في المجتمع وعن المتحمسين . وعقد المؤتمر في برازافيل في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير - ١٠ حزيران/يونيه من هذا العام بحضور مراقبين أجانب .

وقام حوار ديمقراطي ، شاركت فيه الاحزاب السياسية التي تمخضت عنها حركة التحرر السياسي ، كما شاركت فيه الاتحادات المهنية ، ومنظمات الشباب والمرأة ، والجمعيات العلمية والطوائف الدينية ، ورؤساء الدول السابقون وغيرهم من الشخصيات الوطنية البارزة - باختصار ، القوى الفاعلة في الامة الكونغولية التي حركتها وحدة مصيرها في هبّة وطنية . وكان هذا الحوار شاملا وحاسما ، ولكنه مثال على نمط الحوار الافريقي الذي يجمع بين فضيلة الحوار والحكمة الكامنة في الحلول التوفيقية .

وإذا أمعن المؤتمر الوطني النظر في جميع المجالات ، خلص وهو بكامل سيادته ، إلى فشل نظام الحكم القائم على النظام السياسي الذي يعتمد على الحزب الواحد ، واعتمد قانونا أساسيا يعتبر بمثابة دستور مؤقت للجمهورية في فترة الانتقال ومدتها ١٢ شهرا .

وينشئ القانون الاساسي تقسيما ثلاثيا للقوى الدستورية على الطريقة الكونغولية في التعايش . فرئيس الجمهورية التي يمثل الامة هو رئيس الدولة . ولكن سلطاته خفضت . ويمارس رئيس الجمهورية بصفة خاصة الاختصاصات الدبلوماسية للدولة .

ويرأس رئيس الوزراء الحكومة وينتخبه المؤتمر الوطني . وهذه بداية جديدة في تاريخنا السياسي . وهو وضع يعززه أيضا انتقال الوظائف الهامة لرئاسة القوات المسلحة إليه .

وبالنسبة للنظام التشريعي ، أنشئ مجلس أعلى للجمهورية مزود بسلطات متابعة قرارات المؤتمر الوطني . ويمكن للمجلس الاعلى للجمهورية إسقاط الحكومة بتمرير اقتراح يقضي بتوجيه اللوم لها . وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال المحكمة العليا والمحاكم الوطنية الاخرى تحت إشراف المجلس القضائي الأعلى . وتجدر الإشارة أيضا إلى أننا قد أنشأنا محكمة عليا تحكم في أي جرائم واعتداءات يرتكبها أعضاء المجلس الاعلى للجمهورية وأعضاء الحكومة

الانتقالية . ويجوز محاكمة رئيس الجمهورية أمام هذه الهيئة إذا وجهت إليه تهمة الخيانة العظمى .

وقد صدر عن المؤتمر الوطني أيضا عدد من مواثيق الحقوق الوطنية . كما اعتمد ميثاقا للحقوق والحريات يضمن لكل مواطن الحق في الرفاه المادي ويوفر إطارا قانونيا للنمو الروحي والاخلاقي .

وفضلا عن ذلك كان لنا من الاستبصار ما جعلنا ندرج حكما في القانون الاساسي يتعلق بالعصيان المدني في حالة استيلاء أي فرد أو مجموعة من الافراد على السلطة بالقوة . وتؤكد التطورات الاخيرة في الاتحاد السوفياتي وفي هايتي أننا محقون في نظرتنا في هذا الاتجاه . وقد وافقنا أيضا على ميثاق الوحدة الوطنية . وكانت تلك هي الخطوة الاولى التي علينا أن نخطوها . وبدأت بالفعل المرحلة الاصعب ، وهي تنفيذ هذه الحقوق .

وتتضمن مجموعة التدابير الهامة التي اتخذها المؤتمر الوطني السيادي جدولا زمنيا للانتخابات التي تبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بإجراء استفتاء دستوري وتنتهي بانتخابات رئاسية في حزيران/يونيه القادم مع النهاية المقترحة لفترة الانتقال . ومن المقرر أن تمتد الانتخابات المحلية والبرلمانية من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس من العام القادم . ويرسي تنفيذ هذا الجدول الزمني الاسس لإقامة حياة ديمقراطية في الكونغو .

ويتعين عليَّ أن أسترعيَ مرة أخرى اهتمام الجمعية العامة إلى نوعين من التدابير التي اتخذها المؤتمر الوطني في بلادي والتي أكد بعض المراقبين الاجانب بأنها كانت أطول ممارسة من هذا النوع في افريقيا .

أولا ، نحن نحافظ على رموز الجمهورية . فقد أعاد المؤتمر اعتماد الرموز الاولى التي استخدمت عند إعلان الاستقلال في عام ١٩٦٠ في برازافيل . وقد أتاح لنا ذلك إحياء حلم بناء أمة كونغولية قائمة على الإخاء والوحدة من أجل العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك ، أصبحت بلادي تسمى الآن جمهورية الكونغو بعد أن كانت تسمى جمهورية الكونغو الشعبية .

وشعارنا الوطني الآن يتمثل في العلم المستطيل الثلاثي الالوان - الاخضر والاصفر والاحمر . وسلامنا الوطني هو السلام "الكونغولي" ، وشعار الدولة هو الوحدة والعمل والتقدم .

وما برح الاستقلال الوطني والسلام والصداقة وحسن الجوار وكذلك احترام مبادئ عدم الانحياز عناصر تشكل كلها المحاور الاساسية لجمهورية الكونغو . ونحن ننطلق من هذه المبادئ لإقامة علاقات تعاون مع جميع أمم العالم المحبة للسلم والتي تعمل في اتساق مع أهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وهذه المبادئ هي التي توجه العمل الإنساني الذي تقوم به جمهورية الكونغو ، أرض السلام وحسن الوفادة ، التي بذلت كل ما في وسعها ، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها ، بالتعاون مع بلدان أخرى ، من أجل تيسير إعادة كثير من الرعايا الأجانب إلى بلدانهم الأصلية على إثر الاحداث الاخيرة التي جرت في منطقتنا دون الإقليمية .

وقد أمكن تحقيق النجاح لهذه العملية بفضل مناخ السلم الذي يسود بلادي وبفضل النضج السياسي لشعبنا الذي أدرك حاجة الشعوب المحبة للديمقراطية والحرية للتضامن سويا ، وذلك في أعقاب المؤتمر الوطني السيادي وبفضل عملية إضفاء الديمقراطية الجارية حاليا . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه إلى الديمقراطيات الفتية في افريقيا - لان الإنسان لا يستطيع أن يحيا على الديمقراطية وحدها ، وإنما ينبغي أن يتوفر له أيضا الخبز والكساء والمسكن .

وإذا كان من الصحيح أن تأمين الحصول على الخبز يفترض التمتع بالحرية أولا ، فمن الصحيح أيضا أن الديمقراطية ليست الغاية النهائية لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وهذه هي إحدى المشاكل الأكثر إلحاحا في مجال التعاون الدولي . فليس هناك خلاف على أن الديمقراطية هي منطلق التنمية وشرطها الذي لا غنى عنه ، غير أن التنمية لا يمكن أن ترسخ أركانها وتزدهر في بيئة يسودها الفقر المدقع بما يصاحبه من تدهور اقتصادي مستمر وتردٍّ اجتماعي متصل يوحيان للبعض بأن القارة الافريقية قد كتب عليها مصير لا فكاك منه ولا خلاص .

إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها بلدي كانت في صدارة شواغل المؤتمر الوطني الأعلى . وقد خلصت دراسة جدول الأعمال الاقتصادي إلى استنتاجات عديدة منها أن السنوات الأخيرة قد شهدت تدهورا جديدا في حالة الميزانية السنوات الأخيرة وأن هذا التدهور قد تزايد بسبب خدمة الديون التي أصبح عبؤها لا يطاق . ذلكم هو التراث الذي خلّفه لنا النظام الإداري للحزب الواحد : اقتصاد مُستنزف . ولذا تقرر أن تُسند إلى الحكومة الانتقالية مهمة وضع وتنفيذ برنامج لتحقيق الاستقرار والانطلاق الاقتصاديين من أهدافه ذات الأولوية تخفيض النفقات الحكومية وإعادة تنظيم الاقتصاد والنظام المصرفي .

وتنفيذ الإصلاحات المنشودة ، وهو أمر ينطوي على تكلفة اجتماعية يمكننا أن نستشف من الآن أبعادها ، يتطلب منا بلا ريب إصرارا على الالتزام بهذه الإصلاحات ومثابرة على تطبيقها . غير أن جهودنا لن تستطيع وحدها ، دون دعم خارجي وخصوصا من جانب المجتمع المالي الدولي ، أن تؤتي الثمار المرجوة في ظل بيئة اقتصادية دولية تجنح إلى الكساد .

ويجب التأكيد على أن عملية تحقيق الليبرالية السياسية الجارية في بلدي تستدعي بطبيعة الحال أن تقترن بسياسة تستهدف تحقيق الليبرالية الاقتصادية .

وتعتزم حكومة الانتقال والوحدة الوطنية في الكونغو تنشيط المبادرة الخاصة باتخاذ تدابير تشجيعية مثل اعتماد قانون جديد للاستثمار يلائم تنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي على حدٍّ سواء .

والواقع أننا اخترنا الليبرالية والخصخصة بوصفهما عنصرين يتيحان انطلاق اقتصادنا ، وخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص في الصناعة الصغيرة والمتوسطة والزراعة والتجارة والصناعات الحرفية .

إن القلق الذي يسود افريقيا ليس سوى انعكاس للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على البلدان النامية في مجموعها .

إن ثقل عبء الديون الخانق والتحويل السلبي الخالص للتدفقات المالية لا يزالان يعوقان كل جهد يستهدف تحقيق انطلاقة اقتصادية . وترى البلدان الافريقية أن عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية الافريقية أمر يستحق أن يوليه المجتمع الدولي اهتماما أكبر .

ومن جهة أخرى ، يساور بلدي قلق بالغ إزاء الآثار المتضافرة لتدهور معدلات التبادل التجاري ، والانخفاض المستمر في العائدات التصديرية الناجم عن التقلب الذي لم يسبق له مثيل في أسعار المواد الخام التي تعتمد عليها الاقتصادات الافريقية بصورة خاصة . ولذا فإننا نعلق كل آمالنا على أن تُختتم مفاوضات جولة أوروغواي خاتمة سريعة ومواتية بغية إقامة نظام تجاري متعدد الاطراف يتميز بالانفتاح وبمزيد من العدالة والإنصاف .

وإنني مقتنع بأنه ينبغي ، من منظور الترابط ، السعي إلى إيجاد حل لهذه الأزمة التي تعصف بمعظم البلدان النامية . ويوفر الإعلان الذي أصدرته الجمعية العامة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة بشأن إنعاش النمو والتنمية في البلدان النامية ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية إطارا تعاونيا ملائما في هذا الصدد . ومن جهة أخرى ، ينبغي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، وهو عنصر تكميلي لا غنى عنه ، أن يقود البلدان النامية على نحو حاسم صوب استقلال جماعي يستهدف الحد من تهميش

اقتصاداتها الناشئ عن النظام الاقتصادي العالمي المجحف . وإقامة سوق افريقية مشتركة أمر يستجيب لهذا الشاغل ويشكل في الوقت ذاته ضرورة حتمية . ذلك أن العقود المقبلة ستشكل بالتأكيد حقبة تعاونية جديدة تستند إلى العلاقات بين التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية الكبرى .

إن المكانة التي أصبحت تشغلها مسألة البيئة في جدول الاعمال الدولي تعبِّر عن وعي المجتمع الدولي المتزايد بالمخاطر الناجمة عن تدهور بيئتنا الطبيعية .

فهناك اتفاق اليوم على أن استنفاد طبقة الاوزون وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي والتغيرات المناخية أمور تشكل كوارث حقيقية . إن التصحر وتآكل الاراضي الصالحة للزراعة وتلوث المياه والجو ، وتناقص التنوع في الموارد النباتية والحيوانية عوامل تسهم بالمثل في الإخلال بتوازن النظم الإيكولوجية .

وفي هذا الصدد ، تظل إدارة البيئة مسألة ذات أولوية ينبغي أن تدفع جميع الدول إلى العمل المتضافر والتعاون الوثيق . وينبغي أن تكفل سياساتنا الاقتصادية أن تدار موارد كوكبنا من منظور طويل الأجل ضمانا لمصالح الأجيال الحالية والمقبلة .

ولأن جمهورية الكونغو تعلق آمالا كبارا على تعزيز العمل المتعدد الاطراف في هذا المجال وتراعي الترابط بين البيئة والتنمية وأهمية إدماج الاعتبارات الإيكولوجية في السياسات والبرامج الاقتصادية الوطنية ، قامت بسن صك قانوني إضافي بشأن البيئة .

وقد استهدف هذا الصك ، وهو القانون ٩١/٣ الصادر في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، التوفيق بين ضرورات التنمية ومقتضيات حماية البيئة . كما توخى هذا القانون إنشاء صندوق لحماية وصون الكائنات الحيوانية والكائنات النباتية البرية والموارد البحرية والنهرية من آثار المنشآت الخطرة والضارة بالصحة ، مثلما توخى تخطيط النمو العمراني .

ونأمل أن يكون مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٢ في البرازيل ، حدثا رئيسيا يسهم في كفالة مستقبل أكثر أمنا

للبشرية . ونأمل أن يخلص هذا المؤتمر إلى استنتاجات سديدة وأن يتيح إبرام عقود إنمائية حقيقية بين الشمال والجنوب لإنقاذ التوازن الإيكولوجي للكوكب ، لا أن ينتهي بمجرد تقديم بعض المعونات .

إن بلدي يرحب بالتطور السياسي الإيجابي في جنوب افريقيا حيث تسنى أخيرا إلغاء الأسس القانونية للفصل العنصري . فإلغاء هذه الركائز القانونية للفصل العنصري والتدابير الاخرى الكثيرة التي أعقبت ذلك تجعل هذا البلد يمضي ، فيما يبدو ، في عملية لا رجعة فيها . غير أن من السابق للأوان تخفيف الضغوط الدولية ما دام التغير الكيفي الحقيقي لم يحدث وما دام المجتمع اللاعنصري الموحد والديمقراطي لم يقم في جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، إن بلدي مقتنع بأن الحالة في هذه المنطقة الحساسة من العالم تستلزم حلا شاملا . ولذا فإننا نعلق أهمية فائقة على أي عملية تستهدف إحلال سلم عادل ودائم بين الإسرائيليين والعرب بما فيهم الفلسطينيون . ومن هنا يؤيد بلدي فكرة عقد مؤتمر سلم للشرق الأوسط ، وهي الفكرة التي طرحتها الحكومة الأمريكية . وندعو المجتمع الدولي إلى العمل في هذا الاتجاه بغية إيجاد تسوية نهائية لهذه المسألة .

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ترحب الكونغو بارتياح عميق بالتقدم المحرز نتيجة التوقيع في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية على معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا ، والتوقيع في تموز/يوليه من هذا العام على المعاهدة السوفياتية الأمريكية المتعلقة بتخفيض ٣٠ في المائة من الاسلحة الاستراتيجية . ونأمل أن يتسع نطاق هذا التقدم الملموس ليشمل دعم وتعزيز الاتفاقات العالمية المتعلقة بانتشار أسلحة التدمير الشامل ، بما فيها الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من القذائف والاسلحة . ويجدر في هذا الصدد الترحيب بالتدابير التي أعلنها مؤخرا في هذا السياق رئيس الولايات المتحدة . إن هذه التدابير التي أثارت ردود فعل مواتية في جميع أنحاء العالم ، وخاصة لدى الدول

النووية الكبرى ، تؤكد أن الاتجاه إلى وقف سباق التسلح - وهو الاتجاه الذي ميز حقبة الحرب الباردة - آخذ في الرسوخ والتوطد . ولذا فإننا نرى أن الوقت قد حان لاستخدام أرباح السلم في غايات التنمية . غير أنه ينبغي الحرص على ألا يشجع التقدم المحرز في هذا المجال إلى توسيع نطاق التجارة في الأنواع الأخرى من الأسلحة التي تسبب المآسي لبلدان العالم الثالث .

لقد تعززت الامم المتحدة الآن بوصفها أداة عالمية للسلم والتعاون الدولي . إننا لا نقيّم ذلك البعد العالمي من حيث العدد المتزايد للدول الاعضاء فحسب لكن أيضا من حيث الحيوية والفعالية التي ندافع بهما عن القيم والمبادئ والمقاصد التي ترفع لواءها والمعترف بها عالميا . لكن يتعين ، مع ذلك ، على المنظمة أن تتكيف مع التغييرات السريعة التي تؤدي إلى تحول العالم بغية مواجهة تحديات العقد الاخير من القرن العشرين حيث ننتقل إلى تحديات الالفية التالية .

إن استعادة مناخ السلم والحوار تبعث - دون شك - الامل بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية . وعسى أن يهيئ هذا العهد الجديد ، المكرس للسلم العالمي ، في المقام الاول الظروف المواتية لتعاون دولي قوي سليم وأخوي يستند أساسا إلى التعاضد والتضامن المتبادلين .

السيد فرح (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالنيابة عن وفد بلادي وبالاصالة عن نفسي ، إلى السفير سمير الشهابي بأصدق تهانئي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن سعادتنا لا يعادلها إلا شعورنا الهائل بالفخر إذ نراه يترأس هذه الدورة الهامة التي تعقد في وقت تنتهي فيه كل من الحرب الباردة وحرب الخليج . فالمملكة العربية السعودية وجيبوتي ليستا فحسب بلدين عربيين تربطهما علاقات ودية لكنهما يتشاطران أيضا نفس الرؤية العالمية . وغني عن البيان أن خبرة السفير الشهابي الواسعة ومهارته الدبلوماسية ونظرته العادلة للمشاكل الدولية تجعله قائدا حقيقيا يمكنه أن يقودنا خلال دورة مثمرة وبنّاءة .

وأغتنم هذه الفرصة لاعرب لسلفه ، سعادة السيد غيدو دي ماركو ، وزير الشؤون الخارجية لمالطة ، عن تقديرنا لما أبداه من صفات بارزة كرجل دولة إبان توليه لمنصبه .

ويطيب لي ، بمناسبة قرب انتهاء خدمة الامين العام خافيير بيريز دي كوييار ، أن أشيد به إشادة مفعمة بالإخلاص والاحترام لنجاحه في أداء مهمته الدولية الصعبة

بهذه المهارة . وإن صفاته صفات الحلم والجلد والتعقل والتواضع جديرة بإعجابنا . وقد حظي باحترامنا وامتناننا لما قام به من وساطة في إنهاء الصراع بين إيران والعراق وفي تهدئة بؤر التوتر في مناطق مثل أفغانستان والصحراء الغربية وأخيرا في أمريكا الوسطى . فقد عمل دائما ، رغما عن العقبات الكؤود ، على إيجاد حلول دائمة للعديد من الصراعات الخطيرة ، بينما يسعى - في الوقت ذاته - إلى إطلاع المجتمع الدولي على أوجه القصور والنواقص في البرامج الإنمائية .

يسعدنا أيضا أن نرحب بانضمام أعضاء جدد إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة . فالتغيرات التاريخية التي طرأت على الساحة السياسية الدولية أسهمت ، بلا شك ، إسهاما كبيرا في انضمام تلك البلدان . ونحن نتقدم بأحر تهانينا إلى جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهوريات ليتوانيا ولاتفيا واستونيا وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال .

في هذا الوقت من العام الماضي كانت مغامرة العراق الطائشة المدمرة - غزو الكويت - تحتل مكان الصدارة في السياسات الدولية . إذ وقعت دولة ذات سيادة ضحية طموح جامح لجار أكثر قوة . لقد كان الغزو العراقي بمثابة إهانة للمبدأ الاساسي الخاص بعدم العدوان . إن العواقب الوخيمة لذلك العدوان ملموسة في الكويت كما هي في العراق على حدٍّ سواء ، وهي تتمثل في تدمير مادي فادح وخسارة جسيمة في الارواح بالإضافة إلى الملايين الذين أصبحوا لاجئين . ولا يزال هذا يمثل عنصرا مزعزعا للاستقرار في المنطقة .

ونتقدم بتهانينا الحارة الصادقة إلى أمير الكويت وحكومته لاستعادتهما للشرعية والسيادة .

وفي ضوء التجربة المأساوية لحرب الخليج ، يصبح إعادة تحديد دور الامم المتحدة في السعي لإيجاد حلول للصراعات أمرا أكثر إلحاحا . ولصياغة نظام أمن دولي أكثر عدالة لصيانة السلم والاستقرار الدوليين ، يتعين على الأمم المتحدة أن تفكر جديا في إقامة نظام إقليمي للأمن الجماعي ، وللمصالحة والوساطة وفي السبل الكفيلة

بضمان بقاء هذا النظام . وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد وأن تكون هناك دبلوماسية تعددية لتسوية المشاكل السياسية والاقتصادية القديمة . وعلى الامم المتحدة - عند الضرورة - اتخاذ إجراء دبلوماسي وقائي . ويتعين على الامم المتحدة ، لبلوغ أهدافها النبيلة ، أن تمعن الفكر في مفهوم عملية السلم الشامل وتنفيذها تمشيا مع مقصدين من مقاصد الميثاق هما : "إنقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" و "حفظ السلم والامن الدولي" .

لقد ظل العالم خلال العقود الاربعة الماضية تحت رحمة تنافس الدولتين العظميين في صورة حرب باردة ضروس . وانهيار الشيوعية ونهاية ايديولوجيتها الشمولية يتيحان فرصا جديدة لتخفيف حدة التوترات والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية .

ويسعدنا سعادة حقيقية إذ نرى بزوغ عهد جديد من الثقة المتبادلة بين الدول . فمعاهدة تخفيض الاسلحة التي وقّعت عليها في تموز/يوليه الدولتان العظميان ، والمقترحات التي أعلنها مؤخرا الرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة ، والاستجابة السوفياتية لتلك المقترحات ، كلها أمور مفضية إلى إجراء تخفيضات في أسلحة التدمير الشامل ، مما يقدم إسهاما فعالا لقضية السلم والامن الدولي .

لكن علينا أن نتابع بعناية الاحداث الجارية في الاتحاد السوفياتي . فالاعتراف بسيادة دول البلطيق وإعلانات الاستقلال من جانب دول أخرى كلها تنذر بتفكيك الامبراطورية السوفياتية القديمة .

إن القرن الافريقي ، وهو منطقة تعاني من جفاف ومجاعة مزمنين ، تمزقه اليوم صراعات عرقية ومدنية . وفي هذا الجزء من القارة يواجه الجوع يوميا ١٠ ملايين من الاشخاص .

لقد أسفرت الاحداث التي وقعت مؤخرا في اثيوبيا والصومال عن وجود عشرات الالاف من اللاجئين الجدد في المنطقة . وتوفر جمهورية جيبوتي وحدها الملجأ لـ ٠٠٠ ٨٥ ، وهو عدد هائل نسبة إلى تعداد سكاننا .

إن جيبوتي ، على الرغم من مواردها المحدودة ، تبذل كل ما في وسعها لمساعدة أولئك اللاجئين ، غير أنهم باتوا يشكلون عبئا تتزايد وطأته على بلد أجهدت هياكله الاجتماعية والاقتصادية إجهادا شديدا . ولئن كنا نبقي حدودنا مفتوحة أمام المجموعات السكانية المعرضة للأخطار ، فإننا نواصل السعي إلى ايجاد حلول سياسية لمشاكل جيراننا . ولا يسعنا إلا أن نشيد بجهود الأمين العام ، الذي وجه العديد من النداءات العاجلة إلى المجتمع الدولي لمساعدة تلك البلدان التي حاقت بها آفة مزدوجة هي الجفاف المستمر مقترنا بالحرب الأهلية .

ولوضع حد لكل هذه المعاناة ، على الأقل للمعاناة التي يسببها الانسان ، من الضروري أن نظهر الارادة السياسية . ففي الصومال ، أدى النظام الشمولي والدموي الذي شجع التناحرات القبلية هناك ، إلى إغراق ذلك البلد في حالة من الفوضى ، وعرّض للخطر بقاء الصومال ذاته . وكما ذكرت "الايكونوميست" مؤخرا عن مسألة الصومال ، "لم يعد هناك وجود للحكومة ، إذا ما قصدنا بوجود الحكومة وجود البيروقراطية المستقرة وسيادة القانون" . فالانقسامات القبلية التي خلّفتها لنا حكومة سياد بري ، والانهيار الاقتصادي والفوضى وشبح المجاعة ، كل هذه العناصر تخيم الآن على المجتمع الصومالي . ويمكننا أن نضيف إلى هذه العناصر المأساوية ، حقيقة مفادها أن الجزء الشمالي من الصومال يهدد الآن بالانفصال . ومن ثم يمكن أن يعرّض للخطر وحدة ذلك البلد .

وإخلاصا منه لسياستنا القائمة على المصالحة واحترام حياة الفرد ، وجّه رئيسنا ، الحاج غوليد حسن أبتيدون ، نداء إلى جميع الحركات والطوائف المشتركة في الحرب ، يناشدها الحضور إلى جيبوتي والاجتماع فيها . وبعد عقد أول مؤتمر تحضيري ، شاركت ست حركات منها في مؤتمر شان عُقد في جيبوتي في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ تموز/يوليه وحضره مراقبون عن ٣٠ بلدا ومنظمة دولية . ويُعد اتفاق السلم الذي وقّع في جيبوتي الإطار الوحيد حتى الآن الذي تتوافر له مقومات البقاء من أجل استعادة السلم والمصالحة الوطنية ، وتنفيذ العملية الديمقراطية .

إن سقوط النظام الشمولي القديم ينبغي أن يوفر لكل الصوماليين ، سواء كانوا من الشمال أو من الجنوب ، الفرصة لإعادة بناء البلد على أسس جديدة تستجيب لأماني الشعب الصومالي الحقيقية .

وفيما يتعلق بالشكل الذي ينبغي أن تتخذه دولة الصومال في المستقبل ، فالأمر يرجع إلى الصوماليين أنفسهم لايجاد الإطار السياسي والمؤسسي الذي يناسبهم - فإما الوحدة أو الانفصال الودي . وينبغي التحلي بالحذر لأن ذلك القرار قرار ستكون له عواقب خطيرة . ويحدونا الأمل أن تسفر هذه المحنة عن شعور معزّز بقوة الانتماء إلى جماعة واحدة .

إننا نتمنى أن نرى السلم قائما ، ليس فقط من أجل اعتبارات انسانية أخوية ، وإنما أيضا من أجل وقائع موضوعية . فالاستقرار والتنمية الاقتصادية في جيبوتي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالاستقرار والسلم في المنطقة .

إن الحالة المأساوية في الصومال تدعونا إلى الاعتقاد بأن اتخاذ اجراء دولي ، على غرار ذلك الاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن لوضع حد للقتال في يوغوسلافيا ، أمر مستصوب حتى لا تختفي من الوجود تماما دولة الصومال .

ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأنه قد تم تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية الآن في الصومال . ومن المنتظر أن يخاطب رئيس الوزراء الجديد الجمعية العامة في هذه الدورة .

ويتعين علينا أن نذكر التضحيات التي قدمها شعب جيبوتي من أجل شعب الصومال الشقيق ، سواء أثناء نظام سياد بري أو منذ سقوط ذلك النظام .

ويبدو أن عملية السلم في الشرق الأوسط ، التي عرقلت فترة طويلة من الزمن بسبب التعنت الاسرائيلي ، توشك على الانطلاق مرة أخرى بفضل التغيّرات بعيدة المدى التي طرأت على الحالة السياسية الدولية ، وبفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس بيكر ، الذي أظهر مثابرة مشهودة حيال التعنت الاسرائيلي .

فبعد وقف اطلاق النار في حرب الخليج ، وعد الرئيس بوش بتهيئة فرص جديدة للسلم والاستقرار في الشرق الاوسط . وأعلن أمام الكونغرس في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ ، أن التزامه بالسلم في الشرق الاوسط لن يتوقف عند تحرير الكويت . لقد أكد الرئيس بوش ارتباطه باقامة سلم شامل يستند إلى مبدأ "الارض مقابل السلم" ، وضمان أمن اسرائيل وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وقد تهاوت هذه الآمال بسبب الطلبات التي أثارتها اسرائيل رغبة منها في تحديد جدول الاعمال أو الجدول الزمني لاي محادثات ، والتحكم فيهما . إن اسرائيل تريد أن تفرض أيضا شروطا تعسفية وتقييدية حتي تحول دون وجود أي تمثيل شرعي للشعب الفلسطيني بصفة عامة ، ولسكان القدس الشرقية بصفة خاصة .

إن على اسرائيل أن تقبل مبدأ الارض مقابل السلم . كما ينبغي أن تعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في اقامة دولة خاصة به .

وينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ، وأن يعالج مسألة سياسة الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة .

منذ وقت ليس ببعيد ، تساءلنا جميعا عما إذا كان السيد دي كليرك سيكون أداة التغيير التي تحتاجها جنوب افريقيا ، واليوم نشهد تغييرات لا رجعة فيها ، خاصة التفكيك الكامل لنظام الفصل العنصري . إننا نشيد بشجاعة شخصيتين بارزتين هما نيلسون مانديلا وفريدريك دي كليرك اللذان لولاهما ما كان بالاستطاعة التوصل إلى هذه النتيجة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من أهمية مبادرات دي كليرك ، فإنها لا ترقى إلى طموحات الغالبية السوداء . ويتضمن مشروع الدستور الذي اقترحه الحزب الوطني في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عدة عناصر ايجابية على الرغم من أن بعض أحكامه تهدف فيما يبدو إلى منع الغالبية السوداء من الممارسة الفعلية لسلطاتها .

وبمقتضى اقتراح دي كليرك ، سيكون لـ ٣٠ مليونا من الافارقة السود الحق في التصويت ، غير أن الاقلية البيضاء سيكون لها ممارسة حق الفيتو على القرارات السياسية الرئيسية . ويبدو أن انشاء رئاسة جماعية ومجلس للوزراء أمر مرسوم على

نحو لا يستهدف إلا تعطيل حكم الأغلبية ، بل على نحو يسعى فيما يظهر إلى الحفاظ على امتيازات الأقلية البيضاء .

ونحن نرى أن هذا الاقتراح يمكن استخدامه كأساس لمفاوضات تفضي إلى اقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية ؛ ونثق بأن خطة السلم التي أقرتها الحركتان الأساسيتان للسود ، ستضع حدا للعنف بين الطوائف المتناحرة وترسي نوعا من الثقة .

واسمحوا لي أن أعرب فقط عن مدى الحماس الذي أشعر به لعمليات السلم التي بدأتها الأمم المتحدة بغية التوصل إلى تسوية سياسية للنزاعات في كمبوديا ، وأفغانستان ، والصحراء الغربية . إن عملية البحث عن حلول دائمة ، ستواجه ، بطبيعة الحال ، العديد من العراقيل ، ولكننا نشعر بالثقة والارتياح تجاه النوايا الحسنة التي أبدتها مختلف الأطراف بقصد التوصل إلى مصالحة حقيقية .

تعاني افريقيا الآن من الركود ومن فقر لا ينتهي ومعظم بلدانها يفتقر إلى المؤسسات وإلى الموارد اللازمة لإحداث الأثر الملحوظ في الجهود الرامية إلى تقليل شدة الفقر . وكما أعلن أحد الأفارقة ، "في كل مكان في افريقيا ، لا ترى إلا الموت والدمار" . فكل المؤشرات الاقتصادية مثل مؤشرات النمو ، والتجارة الدولية ، والاستثمار المباشر ، والتنمية الصناعية - تهبط بينما تستمر أرقام المديونية وعدد السكان في الزيادة . وينبغي ألا تغيب عن بالنا المعاناة الانسانية التي لا تظهرها هذه الأرقام . وهذه المعاناة تتفاقم بسبب عدم الاستقرار العام ومن جراء الحروب الأهلية المستعرة في أنحاء مختلفة في افريقيا .

إن قارتنا في حاجة إلى مساعدات خارجية كبيرة لكي تحاول التخفيف من شدة الفقر ، والبؤس ، والمجاعة . ونحن ندرك الحاجة إلى الاصلاح الهيكلي حتى يتسنى لنا التحرك نحو اقتصاد السوق ، ونحن نحبذ أيضا الاصلاحات السياسية اللازمة . فنحن نريد حكومات مسؤولة أمام شعوبها ، قادرة على الوفاء برغباتها .

ومع ظهور مناخ دولي ايجابي ، لابد من أخذ مطالب افريقيا بعين الاعتبار . إن افريقيا تبحث عن مكانها هنا في الامم المتحدة . لقد خدمت قضية السلم بلا كلل وسعت بكل تفان إلى النهوض بالمُثل العليا للامم المتحدة ، ومع ذلك لم يكن للامم المتحدة اطلاقا أمينا عاما افريقيا منذ انشائها . والآن يجري تأسيس نظام عالمي جديد على أساس قدر أعظم من العدالة والمساواة ، ونود أن نعرب عن أملنا في أن يصبح مرشح افريقي أمينا عاما للامم المتحدة .

هناك قضية أخرى تشغل بال وفدي ، وهي البيئة . إن البلدان النامية تتعرض أكثر من غيرها لتدهور البيئة ، لانها تواجه تحديين هما الفقر والضغوط السكانية . ولا يمكن أن نتصور وجود نمو اقتصادي دائم دون حماية البيئة ، لان البلدان النامية تعتمد على مواردها الطبيعية كالتربة والمياه والغابات . ومن ثم ، فإنها تحتاج إلى تمويل خارجي كبير لحماية بيئتها حماية فعالة . وسيتيح لنا مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ التوصل إلى اتفاقات دولية تمكننا من حماية مستقبلنا المشترك .

قبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أؤكد من جديد على تمسك جمهورية جيبوتي بالمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، فنحن لدينا مصلحة حيوية في السلم واحترام حقوق الانسان . هذه المبادئ هي أيضا أساس سياسة بلدي الخارجية القائمة على الحكمة والروح العملية .

السيد فونسيكا (الرأس الاخضر) (تكلم بالبرتغالية ؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدّمه الوفد) : يسرنا أيما سرور أن نشارك في هذه الدورة للجمعية العامة تحت رئاسة السفير الشهابي . إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع لهو اشادة ببلده ، المملكة العربية السعودية ، وبالدور المتعاظم الذي تضطلع به في العلاقات الدولية . كما أنه في الوقت ذاته اعتراف علني بمناقبه الشخصية والمهنية بوصفه دبلوماسيا ضليعا حاذقا . نتمنى له كل نجاح في تنفيذ ولايته ، ونتعهد له بتعاوننا الكامل في اضطلاعه بمهمته الصعبة والنبيلة .

ولسلفة ، السيد غيدو دي ماركو ، نعرب عن التقدير للطريقة المتفانية والقديرة التي أدار بها أعمال الدورة الخامسة والاربعين .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على النجاح الذي سجله في مختلف الميادين ، وعلى التزامه الشخصي بالاسهام في ايجاد حلول سلمية للصراعات الدولية . إن الامم المتحدة ، في ظل قيادته ، وبعد سنوات طويلة من الركود ، شهدت فترة مثمرة في سعيها لتحقيق أغراضها وتنفيذ مبادئها .

كما نرحب ترحيبا حارا بانضمام أعضاء جدد إلى عضوية الامم المتحدة : نرحب بجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ، ونرحب أيضا بجزر مارشال وبولايات ميكرونيزيا الاتحادية . إن انضمام هذه البلدان السبعة يعد حدثا هاما في السياسة الدولية يسهم في تقريبنا من تحقيق المثل الاعلى المتمثل في عالمية الامم المتحدة . وهو أيضا نتيجة للتغيرات السياسية العميقة التي يشهدها العالم في السنوات الاخيرة .

إننا نشهد فجر عهد جديد في حياة الشعوب وفي العلاقات بين الامم . فالعالم يمر بتغيرات وتعديلات وطنية عميقة نأمل أن تكون نتائجها النهائية إعادة تعريف العلاقات الدولية ، لكي ترتكز هذه المرة على الاحترام المتبادل والحرية ، وتقرير الشعوب لمصيرها ، واحترام المُثل الديمقراطية وحقوق الانسان ، والتعاون الاقتصادي بين الدول . يبدو أن نظاما دوليا جديدا يأخذ شكله وتتدعم أركانه بعد عقود من احباطات سياسية وشكوك وعدم يقين ، ورثناها من الحرب العالمية الثانية .

إن العلاقات بين الدول كانت في الماضي ، ولا تزال إلى حد كبير ، تتأثر كثيرا بالضغوط التي تمارسها بعض البلدان على بلدان أخرى ، وبسياسات مناطق النفوذ ، وبانتهاك المعايير الاساسية التي تنظم العلاقات بين الامم ، وبالتفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب ، هذا التفاوت الذي أدى إلى فقر مدقع وترك جزءا كبيرا من كوكبنا يغط في التخلف الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى ، وعلى الصعيد الوطني ، سجّل تاريخ الشعوب قصصا مؤلمة عن انتهاكات صارخة لحقوق الانسان الاساسية وقمع سياسي وانكار الحرية على المواطنين . والنظام الدولي الجديد الذي يكثر الحديث عنه هذه الايام والذي لا شك أن معظمنا يتمنى أن تتوطد أركانه ، ينبغي أن يرتكز على أسس مختلفة ، وأن يسعى إلى تحقيق أهداف تستجيب بشكل أوفى لمتطلبات عصرنا ودوافعه الانسانية .

إن التغييرات السياسية الجارية حاليا في العالم تبعث على التشجيع الكبير ، إذ يبدو أن زيادة التأكيد على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال في بلدان كانت حتى عهد قريب تشعر بأنها عاجزة عن تأكيد ارادتها والتعبير عن حريتها ، وكذلك الرغبة في الديمقراطية ، التي يجري التعبير عنها في جميع ربوع العالم ، يؤذنان ببزوغ هذا العالم الجديد .

واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أصبحت الديمقراطية غاية شعوب العالم بغض النظر عن حالتها الانمائية أو خلفيتها الثقافية أو تاريخها . والرغبة الجامحة في الحرية والتطلعات إلى الديمقراطية يتشاطرها الناس اليوم في العالم كله .

فهيكل السلطة الشمولي في بلدان أوروبا الشرقية الذي ظل لعقود يكبح تطلعات مواطنيه المشروعة ، يتداعى الآن أمام رغبة الشعوب العميقة وإرادتها المعلنة في أن تأخذ بأيديها زمام مصائرها .

وفي افريقيا بدأت الشعوب تتململ وتناهض التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي وجدت نفسها تعاني منه نتيجة عوامل كثيرة من بينها السياسات السلبية التي ظلت تنفذ عبر السنين . وفي القارة بأسرها بدأت الشعوب تدلل بوضوح على رغبتها في تحمل المسؤولية عن مصائرها وفي التعبير بحرية عن تطلعاتها السياسية وإعادة تحديد أهدافها وإعادة النظر في منظماتها السياسية على أساس التعددية واحترام كرامة الانسان .

إن التغيرات السياسية الاخيرة التي وقعت في الرأس الاخضر ينبغي النظر اليها في إطار التحرك الاجتماعي الحالي لإحداث تغيرات سياسية في افريقيا ، وهي جزء من التعبير عن نفس الرغبة في الحرية وثمرة من ثمار نفس التطلع لدى جميع الشعوب إلى الديمقراطية الحقيقية .

ومن خلال انتخابات ديمقراطية حرة منصفة عبّرت عن تطلعات الشعب ، أصبح للرأس الاخضر اليوم حكومة تعمل من خلال مؤسسات ديمقراطية مع الاحترام التام لحريات جميع المواطنين وحقوقهم السياسية .

إن العملية الديمقراطية الجارية في الرأس الاخضر ، بسبب أهميتها ، تُعد اسهاما قيّما في الجهد العالمي لتحقيق الديمقراطية وكفالة الاحترام لحرية جميع البشر وحقوقهم الاساسية .

وبإقامة مجتمع ديمقراطي ، نرى أننا هيأنا الظروف التي ستسمح لشعب الرأس الاخضر بالمشاركة بحرية وبحماس في بناء مستقبل أفضل وأكثر عدلا .

إننا نشهد في العديد من البلدان مناخا مواتيا لانتهاكات حقوق الانسان . ولئن كنا جميعا ننادي باحترام القواعد الدولية ونطالب بحماية حقوق الانسان ، فحقيقة الامر أننا لا نزال نعيش في عالم يوجد فيه الحبس التعسفي ، والتعذيب وإنكار حقوق الانسان الاولية . وكل يوم يوجد في مختلف أرجاء العالم أناس يعانون ويموتون على أيدي الذين يتجاهلون الحقوق الاساسية للمواطنين حفاظا على الوضع السياسي القائم .

وللأسف ، فإن انتهاكات حقوق الانسان تبدو وباء متفشيا في العالم . وفي البلدان التي يسود فيها حكم استبدادي تقوم انتهاكات حقوق الانسان عادة على الحاجة إلى الحفاظ على السلطة السياسية . وفي بعض البلدان المتلقية لعمال مهاجرين ، مع أنها بلدان تحكمها في معظم الاحيان نظم ديمقراطية ، يشهد المرء انتهاكا لحقوق الانسان على أساس التمييز العنصري الذي يقع ضحيته العمال المهاجرون . وفي بعض البلدان ذات المجموعات المتنوعة من الوجهتين الثقافية والإثنية ، تترجم انتهاكات حقوق الانسان إلى انكار لحقوق الاقليات الإثنية والثقافية .

إن أي انتهاك لحقوق الانسان ، سواء لتحقيق أهداف سياسية معيّنة أو لتحقيق بعض المقاصد الاقتصادية ، أو بناء على اعتبارات ثقافية أو إثنية أو غيرها ، ينبغي أن تقابل بالإدانة فورا من جانب الامم المتحدة .

ونحن نعتقد أن الامم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر نشاطا في البحث عن حل في هذه المجالات وغيرها من المجالات التي يتجلى فيها الضعف في نشاطنا الدولي في حماية حقوق الانسان . إن آليات الامم المتحدة القائمة والصكوك القانونية الواجبة التطبيق حاليا تستحق أن تولى المزيد من الاهتمام من جانب جميع الجادين في أمر حماية حقوق الانسان باعتبارها مهمة من المهام الكبرى المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة في عالم اليوم .

إن الحاجة إلى آليات أفضل وعمل أكثر كفاية تقوم به الامم المتحدة في هذه المجالات تصبح واضحة في حالات الحرب الاهلية حيث تكتسي الانتهاكات الجسيمة المنتظمة لحقوق الانسان أبعادا مزعجة .

لقد شهدنا مؤخرا جميع أنواع الجرائم التي ترتكب ضد سكان بعض البلدان التي مزّقتها الحروب الاهلية ، ابتداء من الحبس التعسفي إلى القتل دون تمييز . ومما يعد أكثر إثارة للانزعاج أن الامم المتحدة تشهد جميع هذه الجرائم ، وهي غير قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة لانقاذ الارواح أو حماية السكان العزّل .

إن آليات الامم المتحدة القائمة غير فعالة في التعامل مع هذه الاوضاع . ولئن كان مبدأ سيادة الدول مبدأ مقدّس بالنسبة لنا جميعا ونحن ندافع عنه بشدة ، فإننا نرى أن السيادة ينبغي النظر اليها كدرع لحماية الناس وليس كأداة أو سلاح يستخدم ضد حقوقهم الاساسية أو لإبادتهم .

ونحن نرى أنه ينبغي أن تتهيأ في الامم المتحدة الظروف التي تتيح الاستجابة الفعّالة لهذه الاوضاع التعسة بغية حماية السكان العزّل ووقايتهم من الاعمال الوحشية . وفي هذا الإطار نتشاطر الأفكار التي أعرب عنها الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة .

ومن ناحية أخرى ، فإن انتهاكات حقوق الأقليات هي أيضا مصدر قلق لنا . إن الرأس الأخضر بلد يتكون سكانه من أصل واحد دون أقليات ثقافية أو إثنية كبيرة . ومع هذا فإننا نبدي دوما حساسية إزاء أعمال التمييز العنصري التي ترتكب ضد الأقليات وإزاء أي انتهاك لحقوقها .

ونرى أنه ما من مجموعة ، مهما كانت كبيرة ، لها الحق في أن تدعو إلى معاملة أي مجموعة أخرى مهما كانت صغيرة معاملة تمييزية أو أن تكون من الفطرسة بحيث تفرض عليها هذه المعاملة فرضا . إن كل فرد ، بحكم طبيعته الانسانية ، له نفس الحقوق ويستحق حماية متساوية بصرف النظر عن مكان مولده أو لون بشرته أو ظروفه الاقتصادية أو خلفيته الإثنية أو معتقداته السياسية أو الدينية . وهنا مرة أخرى فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز آلياتها القائمة لتوفير حماية فعالة للأقليات .

ونحن نأمل أن يساعد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان ، المقرر عقده في عام ١٩٩٣ في برلين تحت رعاية الأمم المتحدة ، على ايجاد الجواب على هذه المشاكل .

وإذا كانت ديمقراطية اليوم تبدو جزءا من ثقافتنا المشتركة ، وكان احترامنا لحماية حقوق الانسان أمرا يستحق تأييد جميع البلدان ، فإن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون بالمثل شاغلا رئيسيا لنا جميعا . إن الديمقراطية وحماية حقوق الانسان لا تكفلان وحدهما للأمم الاستقرار السياسي الذي نحتاج اليه أشد الحاجة . والديمقراطية وحقوق الانسان وحدهما لا يمكنهما أن تضمنا رفاهية وسعادة البشر وليستا بالتأكيد بديلا عن التنمية الاقتصادية . حقا إن من المؤكد أن الديمقراطية وحماية حقوق الانسان شرطان لا غنى عنهما لتهيئة مناخ موات للتنمية ، لكن التنمية التي هي في حد ذاتها عامل هام في توطيد الديمقراطية ، تتطلب كذلك موارد بشرية ومادية وسياسة ترمي إلى اقامة مجتمع مزدهر وغني .

إن البلدان النامية تكافح منذ وقت طويل لتحقيق ظروف معيشة أفضل لسكانها . والعديد من هذه البلدان تبدو وكأنها خسرت المعركة بسبب عوامل سلبية مختلفة ، من بينها المناخ الاقتصادي السلبي ، رغم الجهود الهائلة المبذولة .

ونحن نرى أن من مصلحة المجتمع الدولي أن ينظر إلى مشاكل التنمية وأن يحلّها بوصفها مشاكل عالمية تمسنا جميعا .

ومما لا شك فيه الآن أن فقر الشعوب يؤثر تأثيرا مباشرا على الاوضاع البيئية ، وهذه الاوضاع لها رد فعل سلبي على مستويات المعيشة . ومن ناحية أخرى ، فإن التخلف والفقر الناجم عنه مصدران دائمان للقلقلة السياسية والاجتماعية التي يتضح تأثيرهما السلبي على الاقتصاد العالمي .

لقد بلغنا مرحلة في الشؤون الدولية يبدو فيها أن كل شيء يعتمد على كل شيء آخر . ونرى أنه لما كان يبدو الآن أن هناك نهجا واقعيا تجاه معالجة القضايا الدولية ، فقد أصبح من الواجب علينا اغتنام هذه الفرصة التاريخية الفريدة للتصدي للمشاكل الاقتصادية التي ظلت تعوق لمدة طويلة الاستقرار السياسي للامم النامية ونسيجها الاجتماعي .

وتتطلب فكرة النظام العالمي الجديد دراسة جادة للمشاكل الاقتصادية التي تبقي عدة ملايين من البشر في بؤس ، وتضع أغلبية البلدان في حالة مستمرة من الزعزعة السياسية وتشكل عاملا سلبيا في عملية تحقيق الديمقراطية .

وهنا ، مرة أخرى ، نشارك الامين العام رأيه الذي أعرب عنه ، ومفاده أن الوقت قد حان لإعادة تنشيط عملية المفاوضات العالمية . إن إعادة تنشيط المفاوضات العالمية قضية لها من الاهمية ما للحقيقة القائلة بأن أحوال الفقر التي تؤثر على نسبة كبيرة من سكان العالم وأوضاع التخلف التي تعاني منها بلدان كثيرة أمور ذات عواقب وخيمة على البيئة ، وهي عواقب أصبحت اليوم أكثر وضوحا مما كانت عليه في أي وقت مضي .

فإهمال البيئة لمدة قرون والاستغلال الاقتصادي الذي لا رابط له خلال العقود الماضية كانت لهما عواقب مدمرة في جميع أنحاء العالم . والخطر الذي نواجهه اليوم هو خطر موثق أكيد مما يتمثل في مطر لا يسقط ، وأرض تتصحر ، وغابات تختفي ، وأنواع تنقرض ، وطبقة أوزون تنضب ، بالاضافة إلى مجموعة من المشاكل البيئية الاخرى . وهذه المشاكل البيئية تتطلب حلولا عالمية عاجلة . فقضية البيئة ، أكثر من أية قضية أخرى على جدول الاعمال الدولي ، انما هي مثل واضح على ضرورة المعالجة الجماعية لكل المشاكل العالمية التي نواجهها اليوم .

وإذا أردنا أن نجد العلاج الناجع لأدواء البيئة - ولابد أن نجد هذا العلاج لأن وجودنا ذاته هو الذي يتعرض للخطر - تعيّن علينا أن نسعى في الوقت نفسه إلى حل المشاكل الاقتصادية ، فهي عامل أساسي في تدهور البيئة . لقد حُدّدت الأخطار المحدقة بالبيئة واشتد الوعي بضرورة صيانتها . والواقع أن الحلول اللازمة لتصحيح أخطاء الماضي في متناول يدنا . إلا أن الشجاعة السياسية لازمة لكفالة الوسائل والموارد التي يتطلبها حل مشاكل البيئة .

ومؤتمر البيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ سيعطينا فرصة فريدة لتقييم حالة البيئة تقييما جادا بغية ايجاد الحلول الواقعية . والرأس الأخضر، وهو بلد يعاني بشدة من الجفاف والتصحر ، يولي أهمية قصوى لهذا المؤتمر . وستتاح للأمم المتحدة الفرصة هناك للقيام بدور هام في رسم سياسات عالمية لحماية بيئتنا المشتركة .

إن أهمية الأمم المتحدة تتزايد في عالم لا يمكن حل المشاكل العالمية فيه إلا عن طريق قرارات جماعية . والسلم والأمن الدوليان يعتمدان اليوم أكثر من أي وقت مضى على الاجراءات الجماعية التي تتخذها الأمم المتحدة . ويسعدنا أن يتزايد دور هذه المنظمة الهام في حماية سلم الأمم وأمنها ، وبخاصة الأمم الصغيرة .

ويسعدنا سعادة كبيرة في هذا الصدد أن نرى الكويت اليوم وقد استعادت استقلالها وسيادتها وكرامتها . ونأمل أن مثل هذه الأحداث التي هزّت العالم بشدة لن تقع مرة أخرى . وقد أكدت أزمة الخليج من جديد الدور الاساسي والرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة بصفتها الكفيل الوحيد لسيادة الدول واستقلالها ، كما أكدت حتمية احترام البلدان لمبدأ عدم استخدام القوة في علاقاتها الدولية وضرورة مراعاتها ، مهما كان الثمن ، لمبدأ الأمم المتحدة القاضي بتسوية المنازعات تسوية سلمية .

إن أمن الرأس الأخضر ، كبلد صغير ، بل أمن كثير من البلدان الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة ، يتوقف على احترام القانون الدولي والتأكيد التام له . وبالنسبة لنا ، فإن للاحترام الشديد لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعاييره أهمية خاصة في ايجاد عالم مستقر والحفاظ عليه .

وفي هذا الإطار ، نرى أنه يتعيّن علينا أن نذكر كل البلدان الممثلة هنا بالمعاناة التي تجل عن الوصف والتي لا يزال يتعرض لها شعب تيمور الشرقية الذي ينكر عليه انكارا واضحا حقه في تقرير المصير ، مما يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ وقواعد تصفية الاستعمار . ونرى أن الأوان قد آن لجميع البلدان المحبة للسلام والملتزمة التزاما حقيقيا بالدفاع عن مبادئ الميثاق ، أن تؤيد حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير بغية انهاء الاحتلال الاستعماري غير الشرعي لهذا الاقليم وفقا لمبادئ الامم المتحدة . ونرى أنه يجب بذل جهود مجددة لهذا الغرض . وفي هذا الصدد ، نرى أن على البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة في الامم المتحدة أن تقوم بدور أساسي في المساعدة على ايجاد حل نابع من الامم المتحدة للحالة في تيمور الشرقية . وسيكون من الصعب على تلك البلدان ، وبخاصة في إطار نظام عالمي جديد ، أن تقنع العالم بأنها جادة في ضمان احترام جميع الامم لمبادئ الميثاق ومعاييره وتمسكها بهذه المبادئ والمعايير إذا ما تغاضت هي نفسها عن الحالة الاستعمارية في تيمور الشرقية .

ومن ناحية أخرى ، يسعدنا أن نلاحظ أنه قد وجدت آلية سلمية لمسألة الصحراء الغربية . ونرى أن الإطار الصحيح لحل هذه المسألة هو الإطار الذي حددته خطة الامم المتحدة للسلم . ونرى أنه لكي تنفذ هذه الخطة تنفيذا تاما كما رسمت ، يتعين على الأطراف المعنية أن تتعاون مع الامين العام وأن تحترم التزاماتها وكذلك نتائج الاستفتاء بكل ما يترتب عليها من آثار .

إن العالم الجديد الذي بدأ يبزغ أمامنا ينبغي أن يسترشد بالفلسفة القائمة على احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي والاعتراف بدور الأمم المتحدة ، وبخاصة مجلس الأمن ، في تسوية النزاعات الدولية .

فبعد مرحلة المواجهة التي شهدتها عقود طويلة من الحرب الباردة والحرب الايديولوجية التي أعاقت الأمم المتحدة عن القيام بمهامها الهامة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن ، أصبح بامكان مجلس الأمن اليوم أن يصبح أداة جماعية فعالة لضمان احترام الشرعية الدولية وفرض مراعاة المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات القائمة على السلم والوئام فيما بين الدول .

ومن الجلي أنه ما من بلد بمفرده ، أيا كان تقدمه وأيا كانت قوته العسكرية ، يمكنه اليوم حل المشاكل التي تؤثر على كل الدول . وقد أصبح واضحا أن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية لا يمكن التوصل اليها إلا في إطار العمل الجماعي للأمم المتحدة وعن طريقه .

وسيتعيّن على الأمم المتحدة أن تتكيف مع متطلبات عالم اليوم حتى تستطيع الوفاء على وجه عاجل ومناسب بهذه الاحتياجات الدولية . وهذا التكيف سيقتضي بعض الاصلاحات الملموسة في المنظمة وميثاقها . وقد أدت الحاجة إلى اصلاح الأمم المتحدة بالفعل إلى بعض التعديلات الادارية والمالية في هيكلها ومؤخرا في طريقة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد يتطلب الأمل المتزايد الذي تعلّقه شعوب العالم على الأمم المتحدة ، كمحفل لحل المشاكل الهامة التي تؤثر على العالم ، اجراء تعديلات في أجهزتها ومؤسساتها السياسية .

إلا أننا نرى أن أي اصلاح في الأمم المتحدة ينبغي ألا يستهدف ايجاد مناطق نفوذ جديدة ولا منح سلطات وامتيازات خاصة لبعض الدول ، بل أن يسترشد بأهداف النظام العالمي الجديد الذي يستند إلى العدالة فيما بين الدول ، والتساوي في السيادة لكل البلدان ، ومشاركة جميع الأعضاء على قدم المساواة في القرارات الدولية المتعلقة بالمسائل الجماعية ، وحماية الدول من العدوان ، والتعاون الاقتصادي الدولي .

لقد شهدت العقود الأخيرة من هذا القرن العديد من الأحداث الخطيرة المعقّدة ، منها الصراعات بين الدول ؛ والحالة الاقتصادية المتدهورة التي تحكم على العديد من الأجيال بالبؤس ، وانتهاك حقوق الانسان وارتكاب جرائم تجاهها ؛ والتهييج السياسي ؛ والتوتر العالمي الدائم في ظل خطر الإبادة النووية .

بيد أنه مما يبعث على الارتياح أن نلاحظ اليوم أنه قد بدأ في السنوات الأخيرة من العقد الماضي ظهور مناخ جديد يتسم بالانفراج السياسي في العالم وبزوغ عدد من الأحداث السياسية التي أضفت آثارها الايجابية في العلاقات بين الدول بعدا جديدا على أنشطة هذه المنظمة ويسّرت التعاون السياسي بين الدولتين العظميين . وتبشّر هذه التطورات بالخير بالنسبة لمستقبلنا جميعا الذي نأمل أن يسوده مزيد من السلم وأن يكون مكرّسا للتعاون بين الدول .

يبدو أن الحالة الدولية التي تتجلى أمامنا هي ايذان بمرحلة جديدة في مساعينا الجماعية ، مرحلة تحكمها قيم تجري مراعاتها على الصعيد العالمي مثل احترام الأماني السياسية للشعوب وتقريرها لمصيرها ، وتدابير جماعية لحماية البيئة ، واحترام عالمي لحقوق الانسان الاساسية وزيادة في التعاون الاقتصادي الدولي ؛ واحترام للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة . فالنظام العالمي الجديد الذي ينهض بهذه القيم هو وحده القادر على ضمان بقاء البشرية جمعاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥